مسيرة العلاقات الايرانية – الامريكية
دراسة استراتيجية في عوامل الصراع
وفرص التعاون

كراسة استراتيجية

العدد ٣٣ - ٢٠٢٦

مسيرة العلاقات الايرانية – الامريكية
دراسة استراتيجية في عوامل الصراع وفرص التعاون

فريق باحثين
مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
د. عمار عباس الشاهين
حسن فاضل سليم
نور نبيه جميل

٢٠٢٦

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
تعنى بالموضوعات الساخنة في العراق و المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ.د. سعد عبيد السعيدي
هيئة التحرير
د. عمار عباس الشاهين
نور نبيه جميل
حنين محمد أحمد
المدقق اللغوي: د. باسم محمد ناصر

عنوان الكراسة: مسيرة العلاقات الايرانية – الامريكية دراسة استراتيجية في عوامل الصراع وفرص التعاون

تأليف: فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
د. عمار عباس الشاهين
حسن فاضل سليم
نور نبيه جميل

العدد ٣٣/ الطبعة الاولى - ٢٠٢٦
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٣٧١) لسنة ٢٠٢٣
رقم الايداع الدولي ISBN: 978-9922-8363-3-1

جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٧
المحور الأول: مسيرة العلاقات الامريكية – الإيرانية	**٣٠-٩**
اولاً: العلاقات الامريكية الإيرانية في عهد رضا خان بهلوي ١٩٢١ - ١٩٤٠	١٣
ثانياً: العلاقات الامريكية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ١٩٤١ – ١٩٧٩	١٥
ثالثاً: العلاقات الامريكية - الإيرانية بعد الثورة الإسلامية ١٩٧٩	١٩
رابعاً: العلاقات الامريكية - الإيرانية (٢٠٠٠- ٢٠٢٥) من تطوير البرنامج النووي الى استئناف المباحثات	٢٢
خامساً: دور البرنامج النووي في توتر العلاقات الايرانية - الامريكية	٢٤
عودة الازمة للعلاقات الثنائية	٢٦
الشروع بمفاوضات غير مباشرة	٢٧
استئناف المباحثات	٢٧
المحور الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية (تحولات الصراع والتعاون)	**٥٠-٣١**
أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية	٣٣
١. طبيعة النظام السياسي **أ. الشرعية السياسية**	٣٣

ب. التنافس بين القوى والتيارات السياسية	٣٦
ج. العوامل الاقتصادية	٣٨
د. جماعات الضغط والمؤسسات المؤثرة	٣٩
ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في مجالات التعاون والصراع	٤٣
١. البيئة الإقليمية والمتغيرات الأمنية	٤٣
٢. البيئة الاقليمية والدولية وتحولات النظام الدولي	٤٤
٣. التصعيد العسكري المباشر للصراع	٤٧
المحور الثالث: التداعيات والآفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية	٥١-٧٢
أولاً: التداعيات الاستراتيجية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية على النظام الإقليمي	٥٤
ثانياً: مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة	٥٧
ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية	٦٠
الخاتمة	٦٧
الاستنتاجات	٦٨
الاستنتاجات النهائية	٧١

المقدمة

لا شك ان من بين اكثر العلاقات الثنائية التي شهدت تحولات عميقة في التاريخ المعاصر هي العلاقات الايرانية – الامريكية، فمن علاقات صداقة في بداية القرن العشرين الى علاقات محورية تسودها الشراكة الاستراتيجية والتعاون على كافة المستويات بعد منتصف القرن افضت الى تحول إيران حجر الاساس في الاستراتيجية الامريكية الخاصة بمنطقة الخليج العربي، وتعاون إيراني – (إسرائيلي) كبير، وصولاً الى تحول كبير في العلاقات الثنائية بعد الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ انتجت توتر دائم وعداء استراتيجي بين الطرفين، وتوظيف لكافة عناصر القوة ضد بعضهما بعد تحول الجمهورية الإسلامية في إيران الى قوة اقليمية مهمة تشكل تهديد دائم للاحتلال (الإسرائيلي) بالأخص بعد تطور برنامجها النووي والصاروخي، وعنصر تهديد حقيقي للوجود الامريكي في منطقة "الشرق الاوسط" وقيد على حلفاء وشركاء الولايات المتحدة بالمنطقة بعد استكمال اركان محور المقاومة الذي تقوده ايران كجزء من سياسة اقليمية نشطة وطموحة تستهدف انشاء نظام اقليمي تكون فيه الجمهورية الإسلامية في إيران عنصر محوري بعيدا عن الاملائات الامريكية – (الإسرائيلية).

ولكن على الرغم من ان مسيرة هذه العلاقات افضت في الكثير من الاحيان الى صراع محتدم وحروب عسكرية مباشرة آخرها تلك التي اندلعت في عام ٢٠٢٥ (حرب ١٢ يوم) وعام ٢٠٢٦ التي استمرت ٣٩ يوم، وتمركز عوامل الصراع بشكل كبير وشمولي غير ان فرص التهدئة والتعاون في الحاضر والمستقبل بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة ليس امراً مستبعداً بشكل مطلق، فالسياسة عبر ادواتها الملهمة لا سيما منها الدبلوماسية المدعومة بالقوة والحكمة لا تؤمن بالحتميات ولا تتخذ من الجمود منهجا وعقيدة لها، بل تذهب دائما الى البحث عن التحديات وتحيدها وعن الفرص وتعظمها لإحراز مكاسب معينة، ومن هنا فأن العداوات الدائمة او الصداقات الدائمة في السياسة لم يعد لها مكان في عالم اليوم انما العبرة بالمصالح الدائمة، بمعنى ان مصالح كل من الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة

اينما وجدت سنجد قيادات البلدين تبحث عنها وتعظمها على الرغم من وجود عوامل داخلية واقليمية قد تؤثر على طبيعة هذه العلاقات ومنها على سبيل المثال بعض القوى المتشددة في البلدين التي ترفض تطوير العلاقات الثنائية، وكذلك لبعض العوامل الخارجية دور مهم في طبيعة هذه العلاقات، ففي الوقت الذي تعمل فيه (إسرائيل) على اعاقة تطور العلاقات وارساء اسس السلام بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة والرغبة في استئناف الحرب على الجمهورية الإسلامية في إيران ومحاصرة دورها الاقليمي وتدمير مقدراتها يساندها في ذلك بعض دول المنطقة، تعمل دول اخرى منها باكستان وبعض دول المنطقة على خفظ التصعيد والتوتر بين الطرفين ومحاولة تسويق تسوية تاريخية تنهي الحرب والصراع وتعيد الاستقرار الى منطقة "الشرق الاوسط"، والتي تسهم بالنتيجة في دعم فرص التنمية والتعاون الاقليمي بين دول المنطقة وتحجم الخطر (الإسرائيلي).

المحور الأول

مسيرة العلاقات
الامريكية – الإيرانية

المحور الاول
مسيرة العلاقات الامريكية – الإيرانية
بقلم: د. عمار عباس الشاهين

تمهيد تاريخي

بدأت العلاقات السياسية بين بلاد فارس (الجمهورية الإسلامية في إيران) والولايات المتحدة عندما أرسل شاه فارس ناصر الدين شاه قاجار، رسمياً أول سفير لبلاد فارس ميرزا أبو الحسن شيرازي إلى واشنطن العاصمة عام ١٨٥٦ وعُيّن صموئيل بنجامين من قبل الولايات المتحدة كأول مبعوث دبلوماسي رسمي إلى الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٨٨٣ إلا أن العلاقات غير الرسمية بدأت قبل عام ١٨٥٦. فقد اعتاد مواطنون أمريكيون السفر إلى الجمهورية الإسلامية في إيران منذ أوائل ومنتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، وكانت طبيعة علاقتهم في البداية اجتماعية وثقافية ودينية، ففي وقت مبكر من عام ١٨٢٩ أُرسل أول المبشرين الأمريكيين إلى رضاية للعمل بين الآشوريين المسيحيين وتبعهم آخرون بشروا بالمسيحية وأسسوا كنائس، ولهذا الغرض كان جاستن بيركنز وأسايل غرانت أول المبشرين الذين تم إرسالهم إلى بلاد فارس عام ١٨٣٤ عبر المجلس الأمريكي للمفوضين للبعثات الخارجية. والأهم من ذلك أنهم بنوا مدارس ومستشفيات في أذربيجان ومحافظات أخرى، وقد أرست هذه الأنشطة المبكرة أساساً للعلاقات التعليمية والثقافية اللاحقة بين إيران والولايات المتحدة على الرغم من الهجمة القومية التي شنها رضا شاه على المدارس الأجنبية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقد حفزت هذه الأنشطة الاهتمام الإيراني بالنظام التعليمي الأمريكي، والذي استمر خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث شكل إنشاء المدارس والكليات الإيرانية على غرار النماذج الأمريكية الخلفية التاريخية لتعليم آلاف الطلاب الإيرانيين في المؤسسات التعليمية الأمريكية، فحتى سبعينيات القرن العشرين بلغ عددهم ذروته عند ١٥ ألف طالب في الولايات المتحدة.

على المستوى السياسي تعود جذور العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما سعت ايران إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة كحليف محتمل في مواجهة التدخل الإمبريالي البريطاني والروسي

في الشؤون الداخلية الإيرانية. وخلال الحرب الأنجلو-إيرانية الثانية (١٨٥٦-١٨٥٧)، استكشفت طهران إمكانية تشكيل تحالف عسكري أمريكي-إيراني ضد بريطانيا لكن هذه المحاولة لم تُثمر. وتقدمت العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الإيرانية ببطء شديد بعد إبرام معاهدة الصداقة الاقتصادية في المقام الأول التي وُقعت في إسطنبول عام ١٨٥٦. وبدأت العلاقات الرسمية بين البلدين بافتتاح السفارة الأمريكية في طهران عام ١٨٨٣ خلال فترة رئاسة آرثر حيث وقد وصل أول ممثل دبلوماسي إيراني في واشنطن

بحلول أواخر عام ١٩١٠، كان القوميون الإيرانيون يأملون في الحصول على دعم دبلوماسي من واشنطن لكبح التدخل البريطاني والروسي في بلادهم، وكان العديد من القوميين الإيرانيين قد كوّنوا بالفعل صورة إيجابية مفرطة عن الولايات المتحدة باعتبارها مدافعاً عن القوميات الأضعف في العالم بدون شروط سياسية، ولكن على الرغم من إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران حيادها في الحرب العالمية الأولى، اقدمت القوات الروسية والبريطانية على احتلالها. واثناء هذه الفترة وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧ وإصرار الرئيس ويلسون على أن الترتيبات التي ستُبرم بعد الحرب بين الحلفاء ستضمن حقوق الدول الأضعف وتكبح جماح نزعة الحلفاء الإمبريالية، تشكّلت مواقف مؤيدة للسياسة الامريكية في ايران، حيث اعتبر القوميوين الايرانيون ان هذا الموقف الذي عبر عن المثل العليا التي وضعها ويلسون بارقة امل للعالم وللجمهورية الإسلامية في إيران بشكل خاص، وعزز بدوره النظرة الإيجابية للولايات المتحدة في الأوساط القومية الإيرانية.

وكان لاندلاع الثورة البلشفية الروسية في تشرين الاول ١٩١٧ تداعيات طويلة الأمد على العلاقات الأمريكية الإيرانية. حيث أدت الثورة البلشفية والحكم السوفيتي اللاحق في روسيا إلى ظهور محاولات بريطانية وأمريكية لاحتواء انتشار الشيوعية في الأراضي المجاورة لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في اعتراف واشنطن المعتدل والضمني بالجمهورية الإسلامية في إيران كمجال نفوذ بريطاني للهيمنة الإمبريالية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[1]. هذا الموقف إلى جانب رغبة

(١) استغلت لندن الحرب الأهلية الروسية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠، وتخلي البلاشفة عن بعض المعاهدات القيصرية المفروضة على الجمهورية الإسلامية في إيران وحاولت فرض هيمنتها المطلقة على إيران من خلال تدبير الاتفاقية الأنجلو-إيرانية في ٩ آب ١٩١٩. ودافعت واشنطن علناً عن استقلال الجمهورية الإسلامية في إيران ومعارضةً الاتفاقية، وطعن ويلسون في الاتفاق. وفي عام ١٩٢١ رفض مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) الذي تم تشكيله حديثاً التصديق على الاتفاقية التي أحبطت طموح لندن الإمبراطوري.

واشنطن المستمرة في منع فقدان إيران لسيادتها دون التورط في شؤونها، أدى إلى صياغة سياسة أمريكية مترددة تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران استمرت حتى انقلاب عام ١٩٥٣ الذي رعته وكالة المخابرات المركزية.

ومنذ عام ١٩٢٢ وبداية اكتشاف النفط في الجمهورية الإسلامية في إيران وافقت إلحكومة الايرانية على منح امتياز لشركات نفطية أمريكية، وقد استجابت وزارة الخارجية الأمريكية وشركة ستاندرد أويل في نيوجيرسي وشركة سنكلير كونسوليديتد أويل بشكل إيجابي لإمكانية إبرام صفقة نفطية في شمال الجمهورية الإسلامية في إيران ، لكن عارضت كل من بريطانيا وروسيا اللتان عززتا نفوذهما في الجمهورية الإسلامية في إيران في تلك الفترة هذه الخطوة ووضعتا عقبات سياسية وتعاقدية حقيقية ووهمية في طريقها، ونظرا لاحتياطيات النفط الأمريكية الكبيرة آنذاك وعدم رغبة وزارة الخارجية في تحدي موقف بريطانيا الراسخ في الجمهورية الإسلامية في إيران والغموض الذي يكتنف قدرة إنتاج حقول النفط الإيرانية الشمالية، لم تكن الشركات الأمريكية ولا وزارة الخارجية على استعداد للمثابرة في الحصول على امتياز إيراني.

اولاً: العلاقات الامريكية الإيرانية في عهد رضا خان بهلوي ١٩٢١ - ١٩٤٠ [١]

في شباط ١٩٢١ قام رضا خان بهلوي وهو ضابط عسكري وطني متحمس بانقلاب عسكري واستولى على السلطة، في خضم الاضطرابات السياسية التي سادت بعد الانقلاب البهلوي انطلقت البعثة المالية الأمريكية الثانية إلى الجمهورية الإسلامية في إيران بقيادة آرثر سي. ميلسباو المستشار السابق في مكتب التجارة الخارجية بوزارة الخارجية الأمريكية، وقد باشرت هذه البعثة التي كانت ظاهريا تعمل بصفة خاصة بحتة وتعمل باستقلالية عن وزارة الخارجية واستمرت حتى عام ١٩٢٧ عندما أنهى الشاه الجديد (رضا) مهامها بسبب سلوك ميلسباو المتسلط المتزايد ورفضه المتكرر لطلبات الشاه بزيادة الإنفاق العسكري.

(١) رضا بهلوي ولد في (١٨٧٨ - ١٩٤٤) ضابط عسكري وسياسي إيراني شغل منصب وزير الحرب ورئيس الوزراء، وأول شاه من عائلة بهلوي في دولة إيران الإمبراطورية. حكم من ١٥ كانون الاول ١٩٢٥ حتى تنحيه عن عرشه مجبراً في ١٦ ايلول ١٩٤١ إثر الغزو الإنجليزي السوفيتي، ويُعتبر بذلك مؤسس إيران الحديثة نضم في سن الرابعة عشرة إلى لواء القوزاق، وخدم أيضا في الجيش. في شباط ١٩٢١، سار نحو طهران واستولى على العاصمة باعتباره قائد لواء القوزاق بكامله في قزوين، حل الحكومة بالقوة وعين ضياء الدين طبطبائي رئيساً جديداً للوزراء، تسلّم رضا خان منصب القائد العام للجيش ووزير الحرب في الحكومة الجديدة.

ونجح ميلسباو في تنفيذ عدد من الإصلاحات بما في ذلك تعديل قانون ضرائب جديد أثقل كاهل الفقراء، ولكنه مول مشروع رضا شاه لخط سكة حديد عبر الجمهورية الإسلامية في إيران، الذي انطلق عام ١٩٢٧. وقد تعثرت إنجازات المهمة مراراً وتكراراً بسبب المنافسات السياسية الداخلية في الجمهورية الإسلامية في إيران، وانتشار نظام المحسوبية والفساد بين العديد من السياسيين الإيرانيين البارزين، وسلوك ميلسباو الفظ، وكان من بين مصادر التعقيد الأخرى في العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال تلك السنوات اغتيال نائب القنصل الأمريكي روبرت دبليو إمبري على يد حشد متعصب في طهران عام ١٩٢٧، وهو حدث قوّض بشكل كبير تقييمات الصحافة الأمريكية للإيرانيين عموماً. بعد مغادرة ميلسباو للجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٢٧ اتجه رضا شاه نحو ألمانيا على أمل إعادة هيكلة الجيش الإيراني والاقتصاد الإيراني وكبح النفوذ البريطاني والسوفيتي. وقد أثار صعود هتلر إلى السلطة عام ١٩٣٣ والتوسع العسكري والتصنيعي السريع لألمانيا إعجاب رضا شاه، بينما تحسنت العلاقات مع برلين، والتي أصبحت حينها معادية أيديولوجيا لكل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا. في غضون ذلك واصلت الادارة الامريكية سياستها المتمثلة في المراقبة المحايدة للتطورات الإيرانية حتى مع إدراكها المتزايد لأهمية النفط الإيراني، عُلقت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران مؤقتا من قبل طهران بين كانون الثاني ١٩٣٦ وكانون الثاني ١٩٣٨.

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول رئيسية في العلاقات الأمريكية الإيرانية، أملاً في اتباع مسار محايد في الحرب، احتلت القوات البريطانية والسوفيتية الجمهورية الإسلامية في إيران كممر لعبور الحلفاء إلى روسيا بعد دخولها الحرب ضد المانيا في حزيران ١٩٤١، وقد وفر استمرار رضا شاه في التودد إلى ألمانيا النازية وأنشطة التجسس المناهضة للحلفاء في برلين وفي الجمهورية الإسلامية في إيران ذريعة لكل من بريطانيا وروسيا لعزل الشاه عن العرش.

ثانياً: العلاقات الامريكية الإيرانية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ١٩٤١ – ١٩٧٩

تولى حكم الجمهورية الإسلامية في إيران في ١٦ ايلول ١٩٤١ الشاه محمد رضا بهلوي بعد أن أجبرت القوات البريطانية والسوفيتية والده (رضا شاه) على التنازل عن العرش بسبب ميوله لألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب عام ١٩٤١ وبحلول عام ١٩٤٣ كانت القوات الأمريكية متمركزة في الجمهورية الإسلامية في إيران ، ومهمتها الأساسية الإشراف على نقل الإمدادات إلى روسيا. وقد أثقلت الأعباء الاقتصادية للحرب كاهل الاقتصاد الإيراني المتعثر والذي استولى عليه الحلفاء بوعد بتقديم مساعدات كبيرة لإنعاش اقتصاد البلاد بعد الحرب، وبحلول عام ١٩٤٥ استنزفت الحرب الموارد المالية لبريطانيا، مما جعل الحكومة البريطانية مترددة في منح الإيرانيين حصة أكبر من ثروتهم النفطية، ولاحتواء النفوذ السوفيتي في إيران فقد كانت وزارة الخارجية الامريكية حاضرة عام ١٩٥١ هناك لترسيخ الوجود السياسي الأمريكي عبر تعزيز العلاقات الثنائية على المستوى السياسي والاقتصادي والامني مع ايران.

وفيها تنامى النفوذ الأمريكي والحضور العسكري على الأراضي الإيرانية فقد فضل الشاه الولايات المتحدة كحليف رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران منذ توليه العرش في عام ١٩٤١ إذ فضل تنمية المصالح الأمريكية وزيادة تغلغلها في الجمهورية الإسلامية في إيران وجعلها وسيلة لتحقيق غايات داخلية وخارجية، وكان تفضيله للولايات المتحدة كقوة ثالثة نابعا من كونها قوة عظمى تستند عليها ايران لمقاومة ضغوط الدبلوماسية الأنجلو - روسية، ولكن بعد ظهور ثنائية أقطاب السياسة الدولية وظهور الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صار اختيار الشاه واضحا بصورة متزايدة وكان على إيران أن تلزم جانب الولايات المتحدة باعتبارها جزء من المحور الغربي.

خلال الحرب توجه السياسيون الإيرانيون الملتزمون بسياسة «التوازن الإيجابي» إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على ضمانات للاتفاقية الثلاثية بين موسكو

ولندن وطهران (والتي بدأت مفاوضاتها في أواخر عام ١٩٤١ وانتهت في كانون الثاني ١٩٤٢، وبموجب هذه الاتفاقية كان على دول الحلفاء إجلاء قواتها من الأراضي الإيرانية في غضون ستة أشهر من انتهاء الحرب، وتقديم مساعدات مالية كافية لطهران مقابل استيلائها على موارد الجمهورية الإسلامية في إيران خلال الحرب، ومواجهة التضخم الحاد الذي كان يعاني منه الاقتصاد الإيراني في زمن الحرب، كان تأييد وزير الخارجية كورديل هول للاتفاق الثلاثي في كانون الاول ١٩٤١، والتفاهم الرسمي اللاحق بين الولايات المتحدة وإيران في عام ١٩٤٣، بمثابة تعهد من واشنطن باحترام استقلال إيران وضمان الوفاء بالتعهد الذي قطعته كل من روسيا وبريطانيا، لقد كان الدور الأمريكي حاسماً ولا سيما الدور الذي لعبه الرئيس روزفلت في صياغة إعلان طهران ١٩٤٣. والأهم من ذلك أن الدعم المعنوي الذي قدمته الولايات المتحدة لحكومة الشاه ضد إغراءات وضغوط الاتحاد السوفيتي للحصول على امتيازات نفطية في عام ١٩٤٤ وخاصة الدعم الدبلوماسي الأمريكي للجمهورية الإسلامية في إيران داخل الأمم المتحدة وخارجها لصالح إجلاء القوات السوفيتية من شمال الجمهورية الإسلامية في إيران وضد التدخل السوفيتي في الشؤون الداخلية الإيرانية في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦، قد ترك بصمات إيجابية لا تُمحى على علاقات الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة.

ومن التطورات الهامة الأخرى في العلاقات الأمريكية الإيرانية خلال الحرب إشراك الجمهورية الإسلامية في إيران لمستشارين سياسيين وعسكريين واقتصاديين أمريكيين في تنظيم شؤونها الداخلية، وكما كان الحال في عشرينيات القرن الماضي أُملت طهران مجدداً أن تولي وزارة الخارجية الأمريكية من خلال تعيين مستشارين أمريكيين أهمية أكبر للجمهورية الإسلامية في إيران وفي عام ١٩٤٢ أُرسلت خمس فرق منفصلة من البعثات الاستشارية الأمريكية إلى الجمهورية الإسلامية في إيران وتألفت هذه الفرق من مهمة لإصلاح الجيش الإيراني وإعادة تنظيم قوات الدرك الإيرانية وبعثتين أصغر إلى وزارة التموين ووزارة الأمن الداخلي، وبعثة مالية بقيادة آرثر ميلسباو، في هذه المرة

كانت البعثة المالية لميلسباو والبعثات الاستشارية الأمريكية الأخرى والتي ساهمت في سلاسة سير العمل.

أوصى تقرير لجنة الكونغرس المعنية بإيران عام ١٩٤٦ بعدم زيادة المساعدات المالية الأمريكية أو العسكرية المقدمة إلى ايران بشكل ملحوظ وأكد على مشروعية المخاوف السوفيتية إزاء أي توسع في دور الولايات المتحدة في إيران مقارنا هذه الخطوة بوجود عسكري سوفيتي افتراضي في المكسيك، فشلت طهران في إقناع واشنطن بضرورة توسيع نطاق مبدأ ترومان لعام ١٩٤٧ الذي قدم مساعدات عسكرية كبيرة لليونان وتركيا ليشمل الجمهورية الإسلامية في إيران، وبالمثل باءت بالفشل طلبات ايران المتكررة بأن تُدرج ضمن الدول المستفيدة من خطة مارشال للمساعدات لعام ١٩٤٨ أو أن تنضم إلى معاهدة شمال الأطلسي أو أي معاهدة دفاعية مماثلة أخرى مع الولايات المتحدة. لكن لم توافق الولايات المتحدة على هذه الطلبات لتفادي التصعيد مع الاتحاد السوفييتي ولم تتلق الجمهورية الإسلامية في إيران سوى مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية متواضعة، إذ كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالفعل بحملات باهظة التكاليف ضد الشيوعية في تركيا واليونان وفي الشرق الأدنى وغير راغبة في إثارة المزيد من التوتر مع القيادة السوفيتية أو توفير ذريعة جديدة للتدخل السوفيتي في الجمهورية الإسلامية في إيران.

عام ١٩٤٩ زار الشاه محمد رضا بهلوي الولايات المتحدة وكانت الزيارة تتمحور حول المساعدات والقروض التي كانت الجمهورية الإسلامية في إيران بحاجة لها بعد ان أنهكت الحرب العالمية الثانية الاقتصاد الإيراني، ولم تُسفر زيارة أي نتائج ملموسة.

وفي عام ١٩٥١ حاول رئيس الوزراء محمد مصدق تعزيز استقلال إيران السياسي والاقتصادي عن طريق تأميم النفط الإيراني[١] وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل ترتيب انقلاب على مصدق وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي بعد هروبه من

(١) أدت أزمة تأميم النفط إلى تعميق الاهتمام الأمريكي بالجمهورية الإسلامية في إيران وبحلول وقت الأزمة برز قطبا النظام الدولي بشكل حاد، اشتدت الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو في أعقاب سيطرة الشيوعيين على تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين وانتصار الشيوعيين في الصين والعدوان الشيوعي في كوريا.

البلاد، واحتدام الصراع بينه وبين رئيس الوزراء مصدق عام ١٩٥٣، وتطورت العلاقة بتوقيع إيران للاتفاقية الإجرائية مع الولايات المتحدة في ٥ آذار ١٩٥٩ بعد أن رفضت الجمهورية الإسلامية في إيران عرضاً سوفيتياً لعقد معاهدة سلام لمدة خمسين عاماً إذ أصر الشاه على رفضها مفضلاً الوقوف إلى جانب حلفائه، وفي اتفاقها مع الجمهورية الإسلامية في إيران عدت الولايات المتحدة استقلال الجمهورية الإسلامية في إيران وسلامتها مسألة (حيوية لمصالحها الوطنية) وقررت الولايات المتحدة الامريكية الالتزام بـ : استمرار تزويد الجمهورية الإسلامية في إيران بالمساعدة العسكرية والاقتصادية، وأن تقوم بمساعدة الجمهورية الإسلامية في إيران في حالة العدوان.

وتجلت العلاقات الإيرانية - الأمريكية في التعاون بالمجال النووي، والذي بدأ بتوقيع أول اتفاقية للتعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض المدنية في ٥ آذار ١٩٥٧ التي أصبحت سارية المفعول في ٢٧ نيسان ١٩٥٩ وقد عدلت هذه الاتفاقية الأساسية لمرتين خلال عقد الستينات، إذ وقعت اتفاقية التعديل الأول في ٨ حزيران ١٩٦٤ وتم العمل بموجبها في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٧ وقد تضمن النص المعدل على أن الحكومتين «تؤكدان على مصلحتهما المشتركة في ضمان وجوب استخدام أية مادة أو آلة أو وسيلة يتم توفيرها لحكومة إيران وفقا لهذه الاتفاقية للأغراض المدنية وحدها»، ووقعت اتفاقية التعديل الثاني في ١٨ آذار ١٩٦٩ وتم العمل بموجبها في ١ آب ١٩٦٩ وكررت التأكيد على أن أية مادة أو آلة أو وسائل يتم توفيرها للجمهورية الإسلامية في إيران (يجب أن تستخدم فقط للأغراض السلمية)، كما أضافت بشكل أكثر تحديداً أن أية مادة أو آلة أو وسائل (وأضيف إليها) أية مادة نووية خاصة تنتج من خلالها بوساطة الجمهورية الإسلامية في إيران (يجب ألا تستعمل لإنتاج الأسلحة النووية، أو للبحث في الأسلحة الذرية أو تطويرها، أو لأي أغراض عسكرية أخرى)، كما تم النص في اتفاقية تعديل ١٩٦٩ على أن تبقى سارية المفعول لمدة عشرين عاماً.

وبعد زيارة الشاه إلى الولايات المتحدة في ٢١ - ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٩ قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم البناء العسكري للجمهورية الإسلامية في إيران بصورة سريعة، إذ أعلن في النهاية عن برنامج الدفاع الإيراني ذو المليار دولار الذي كان

قيد التوقيع من قبل القوتين الغربيتين استعداداً للإنسحاب البريطاني من الخليج في العام ١٩٧١.

ولقد كانت المساهمة الأمريكية الأساسية في هذا البرنامج متمثلة في أسراب من أحدث أنواع القاذفات - المقاتلات النفاثة فانتوم في حين قامت بريطانيا بتجهيز مئات الدبابات والقطع البحرية، وقد أعلن الشاه أن المبيعات الأمريكية والبريطانية من المعدات الحديثة إلى إيران قد رفعت من قوتها العسكرية إلى مستوى متقدم نسبة إلى ما كان عليه البناء التسليحي القديم، وساهمت الأزمة النفطية في عام ١٩٧٣ في تزايد أهمية إيران وتزايد النمو الاقتصادي بفعل عوائد النفط الكبيرة وبفضل علاقاتها الوثيقة مع (الإسرائيلية) أصبحت الجمهورية الإسلامية في إيران حليفاً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت أن تجعل منها شرطي الخليج. عليه تميزت هذه المرحلة بأن النظام في الجمهورية الإسلامية في إيران كان أكثر الأنظمة موالاة للولايات المتحدة في العالم وأدى شاه إيران دور الموازن للمصالح الأمريكية في المنطقة، وأصبح أحد الأعمدة المركزية في مبدأ نيكسون وتأسست استراتيجية الولايات المتحدة لأمن الخليج والمحيط الهندي وكل جنوب شرقي آسيا، على مدى أكثر من عقد على أن الجمهورية الإسلامية في إيران كانت وستظل قوة إقليمية قادرة ومستقرة تتطابق مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: العلاقات الامريكية - الإيرانية بعد الثورة الإسلامية ١٩٧٩

أدت الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ إلى تغييرات نوعية في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ جاءت مصحوبة بنزعات استقلالية ومعادية للنفوذ الأمريكي، وادت العديد من القضايا دوراً مهماً في وصول العلاقات بينهما إلى مرحلة القطيعة، ففي ١١ شباط ١٩٧٩ سقط نظام الشاه الحليف الرئيسي للولايات المتحدة وقد حاولت إدارة الرئيس كارتر بناء علاقة مع النظام الجديد لكن هذه الجهود أصيبت بانتكاسة بعد احتلال الطلاب الإيرانيين لمقر السفارة الأمريكية في الجمهورية الإسلامية في إيران ٤ تشرين الثاني ١٩٧٩واحتجزوا ٦٦ دبلوماسياً أمريكياً لمدة ٤٤٤ يوماً، وقطعت العلاقات الإيرانية - الأمريكية في ٧ نيسان ١٩٨٠ بعد أسبوعين على فشل محاولة

عسكرية أمريكية لإطلاق سراح الرهائن الأمريكان. لهذا وصفت العلاقات الأمريكية - الإيرانية بالعدائية، إذ قامت في تلك المرحلة على اتهام كل منهما للأخرى برعاية قوى الشر والإرهـ ـاب، ووصف الخطاب السياسي الإيراني الولايات المتحدة الأمريكية بالشيطان الأكبر الذي يقف وراء كل شرور العالم وضحيتها هم المستضعفون الذين تدافع عنهم الجمهورية الإسلامية، فيما يضع الخطاب السياسي الأمريكي الجمهورية الإسلامية في إيران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهـ ـاب وتعمل على الإضرار بالمصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في كل أنحاء العالم. وقد استطاعت الولايات المتحدة إقناع القوى والمؤسسات الدولية بوضع الجمهورية الإسلامية في إيران تحت طائلة العقوبات الاقتصادية منذ نجاح الثورة الإسلامية، ونتيجة ذلك عانى الشعب الإيراني من ضعف موارده والتضييق على امكانيات تطوره بالشكل الذي أضعف قدرة الجمهورية الإسلامية في إيران على التأثير لمصلحة المستضعفين في الأرض.

في عام ١٩٨٠ اندلعت الحرب العراقية الإيرانية وساندت الولايات المتحدة العراق في هذا الصراع بشكل جزئي، وعلى إثر ذلك تزايدت مخاوف الولايات المتحدة من سعي الجمهورية الإسلامية في إيران إلى امتلاك السلاح النووي بعد الثورة الإسلامية في ضوء الخطط التي أعلنتها بخصوص مواصلة البرنامج النووي ولكن من خلال الحصول على مفاعلات نووية أصغر حجماً من تلك التي كانت في السابق، ما دفع إدارة الرئيس رونالد ريغان إلى تنفيذ سياسة وقائية تقوم على منع وصول التكنولوجيا النووية إلى الجمهورية الإسلامية في إيران، وصدر قرار بذلك في أيلول ١٩٨٢ بفرض قيود على الصادرات النووية المزدوجة الاستخدام من الولايات المتحدة إلى عدد من الدول في مقدمتها الجمهورية الإسلامية في إيران وحث الدول الحليفة والصديقة على منع وصول التكنولوجيا النووية المتطورة إلى هذه الدول وفي عام ١٩٩١ ضبطت محاولات إيرانية لتهريب معدات نووية من الولايات المتحدة إلى الجمهورية الإسلامية في إيران.

أضافت الولايات المتحدة إيران إلى قائمتها للدول الراعية للإرهـ ـاب - وهو تصنيف ما يزال سارياً حتى اليوم- وفرضت عقوبات على البلاد بما في ذلك حظر بيع

الأسلحة، جاء ذلك بعد تفجير استهدف ثكنة عسكرية متعددة الجنسيات في بيروت وأسفر عن مقتل ٢٤١ جندياً أميركياً ورجحت الحكومة الأميركية أن يكون منفذوه مسلحون مرتبطون بإيران، لكن في عام ١٩٨٦ برغم الحظر الأميركي على الأسلحة باعت إدارة ريغان سراً أسلحة للجمهورية الإسلامية في إيران لضمان إطلاق سراح أميركيين احتجزهم حزب الله كرهائن في لبنان، كما استخدم المسؤولون الأميركيون عائدات بيع الأسلحة لتمويل متمردي الكونترا اليمينيين في نيكاراغوا وهو أمر غير قانوني نظراً لقانون أصدره الكونغرس يحظر تمويل التمرد هناك.

انكشفت هذه الصفقة عام ١٩٨٦ فيما عُرف بفضيحة "إيران-كونترا"، مما زاد من التوتر بين الطرفين، وفي ٣ تموز ١٩٨٨ أسقطت الطرادة البحرية الأميركية "يو إس إس فينسينس" طائرة ركاب إيرانية فوق مضيق هرمز ما أسفر عن مقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ شخصاً، أعلنت الولايات المتحدة أن الطائرة اعتُبرت خطأً كطائرة مقاتلة ووصف تحقيقها في الحادثة إسقاط طائرة الخطوط الجوية الإيرانية الرحلة ٦٥٥ المتجهة من بندر عباس جنوب الجمهورية الإسلامية في إيران إلى دبي بأنه حادث مأساوي ومؤسف غير ان الجمهورية الإسلامية في إيران اعتبرت هذا العمل ينم عن عدوانية امريكية متعمدة . وفي ٢٦ شباط ١٩٩٣ الولايات المتحدة تتهم الجمهورية الإسلامية في إيران إثر محاولة تفجير مركز التجارة العالمي في نيويورك أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة حوالي ألف آخرين، وفي ٣٠ نيسان ١٩٩٥ الادارة الامريكية تفرض حظراً تجارياً ومالياً على الجمهورية الإسلامية في إيران.

وفي ١٩حزيران ١٩٩٦ الكونغرس الأميركي يتبنى قراراً يفرض عقوبات على الشركات التي تريد الاستثمار في قطاع النفط والغاز في الجمهورية الإسلامية في إيران، اما في عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ فقد فرضت إدارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون عقوبات أوسع على الجمهورية الإسلامية في إيران شملت حظراً نفطياً أعقبه حظر على التجارة والاستثمار الأميركي مع الجمهورية الإسلامية في إيران، وقّع كلينتون قانون العقوبات

على الجمهورية الإسلامية في إيران وليبيا[1] الذي عاقب الشركات غير الأميركية التي استثمرت في قطاع النفط والغاز الإيراني.

رابعاً: العلاقات الامريكية - الإيرانية (٢٠٠٠- ٢٠٢٥) من تطوير البرنامج النووي الى استئناف المباحثات

بنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة وبخلاف العديد من الدول التي وطدت علاقاتها بالغرب من خلال تطوير دورها، فإن الجمهورية الإسلامية في إيران لم تتبع جمهور المنصاعين وإنما اعلنتهم معارضتها للنظام الدولي الجديد، إلا أن الموقف الإيراني قام على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكان فاستمرت القيادة الإيرانية في تأكيد أن سياستها تقوم على تخفيف التوتر وجهودها المضادة للإرهـــــاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة. وقد تم في ١٥ أيلول ٢٠٠٠ لقاء بين وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ونظيرها الإيراني كمال خرازي على هامش اجتماع للأمم المتحدة حول أفغانستان في نيويورك، وساعدت البراجماتية الإيرانية على هذا النهج إذ عمدت إلى إزالة مواطن التوتر أو المبررات كافة التي يمكن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضدها وبدت خطوات عدة للتهدئة منها: عدم تسييس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، والتوحد الإيراني خلف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، والنقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة الحرس الثوري بعد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطها وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.

(١) خلال التسعينيات أدت الحملة التي قادتها حماس إلى وجود قدرة لإيران لشن هجمات داخل (الإسرائيلية) نفسها وساهمت في التحول نحو سياسة أكثر تشدداً بشأن الجمهورية الإسلامية في إيران من جانب إدارة كلينتون، عندما جاءت تلك الإدارة إلى السلطة صاغت استراتيجية «الاحتواء المزدوج» لإضعاف نظام إيران وسعت إلى تنفيذ السياسة من خلال زيادة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية الإسلامية في إيران ، فرض الرئيس كلينتون حظراً على كامل التجارة الأمريكية الإيرانية في عام ١٩٩٥ وفي عام ١٩٩٦ سن الكونغرس قانون العقوبات الإيرانية الليبية، الذي سعى لإضعاف الجمهورية الإسلامية في إيران استراتيجياً من خلال شل مستقبلها على المدى الطويل كمصدّر للطاقة.

وقد مثل الموقف من الحوار مع الولايات المتحدة بعداً داخلياً أثر في حدود حركة ومناورة النظام السياسي الإيراني فيما يخص المسألة العراقية، وقد تحسن مستوى الاتصالات بين طهران وبين واشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان، ولكن يمكن عد المرحلة التي تلت تصريحات بوش التي جعلت من إيران محورا للشر مرحلة ثانية مختلفة لفترة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، فقد اختلف فيها الخطاب الأمريكي حيال الجمهورية الإسلامية في إيران بشكل سلبي ومن ثم جاء رد الفعل الإيراني مغايراً تبعاً لذلك بمزيد من اللتحدي والتصعيد، حيث ومنذ ٧ تشرين الأول ٢٠٠١ الجمهورية الإسلامية في إيران شرعت بسياسة مغايره تقوم على التحدي للتحرك العسكري الامريكي في المنطقة عندما نددت بالعملية العسكرية ضد أفغانستان، مما دفع الرئيس الامريكي جورج بوش في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢ بتصنيف إيران ضمن "محور الشر" الذي يدعم "الإرهـاب"، وقد تصاعد العداء الأمريكي للجمهورية الإسلامية في إيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم.

ومع تجدد احتمالات الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٢ بدأت الجمهورية الإسلامية في إيران تواجه خطر العدوان وسط تصعيد (إسرائيلي) مريب لوضع الجمهورية الإسلامية في إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهـاب. فضلاً عن الدور المهم الذي لعبته الجمهورية الإسلامية في إيران من أجل إعادة بناء الدولة الأفغانية ما بعد طالبان. في ظرف كهذا شدد الخطاب الإيراني الرسمي على أن المشكلة تكمن في الاستكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسؤولون الأمريكيون حول المسائل الدولية وعن الجمهورية الإسلامية في إيران ، ومن المؤسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانباً من الإدارة الأمريكية وهي التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بالمصالح الدولية والأمريكية نفسها، في ١٧ آذار ٢٠٠٢ القيادة الايرانية توافق على محادثات بين برلمانيين اقترحتها واشنطن ولكن في الوقت نفسه سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران.

في ٢٣ أيار ٢٠٠٤ حذرت القيادة الايرانية الولايات المتحدة من خطورة الأوضاع في العراق وان على الامريكيين ترك ادارة العراق للعراقيين والمغادرة مما دعى الرئيس الامريكي في ١٧ كانون الثاني عام ٢٠٠٥ إلى التلميح بإمكانية القيام بتدخل عسكري لمنع الجمهورية الإسلامية في إيران من امتلاك أسلحة نووية، غير ان هذه التهديدان لم تمنع الجمهورية الإسلامية في إيران من استئناف تخصيب اليورانيوم في آب ٢٠٠٥، الأمر الذي أثار توتراً جديداً مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وفي آب ايضاً ٢٠٠٥ الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يستبعد أي علاقة مع واشنطن وفي ٨ أيار ٢٠٠٦ محمود احمدي نجاد يرسل رسالة إلى بوش يقترح فيها "وسائل جديدة" لتخفيف الاحتقان في العالم.

في أيار عام ٢٠٠٦ واشنطن تبدي استعدادها للمشاركة في محادثات متعددة الأطراف مع طهران إذا تخلت الجمهورية الإسلامية في إيران عن برنامجها النووي، وفي نفس الشهر من أيلول ٢٠٠٦ نجاد يقترح على بوش حوارا إبان دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة وواشنطن ترفض.

كان لهذا الخطاب والتقلب في المزاج السياسي لكلا البلدين آثار سلبية على التحسن الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية - الأمريكية وتدعيم موقف الجناح المحافظ في القيادة الايرانية الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شكلت هذه التصريحات عاملاً دافعاً للوحدة السياسية الايرانية قلما وجدت في تلك الفترة، إذ تقاربت وجهات نظر المحافظين والإصلاحيين بشكل واضح.

خامساً: دور البرنامج النووي في توتر العلاقات الايرانية - الامريكية

سعت إدارة بوش إلى الحد من عامل جديد قد يكون مشؤوماً في العلاقات الأمريكية الإيرانية وهو استمرار تطور البرنامج النووي الإيراني، على الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني أصبح مع مرور الوقت اعتباراً مركزياً أكثر أهمية لكل رئيس أمريكي، فقد اتبعت إدارتا أوباما وترامب استراتيجيات معارضة تماماً للجمهورية الإسلامية في إيران، من الواضح أن كلتا الإدارتين اعتقدتا أنهما يمكنهما كسر "الجمود" مع الجمهورية الإسلامية في إيران بطريقة أو بأخرى وإنهاء التذبذب الأمريكي بين الانخراط المبدئي

مع الجمهورية الإسلامية في إيران أو مواجهتها عسكرياً، كما يجمع كِلا الرئيسين أنه على عكس الحكومات الأمريكية السابقة لم تعترف أي من الإدارتين بأي تمييز بين "المعتدلين" والمتشددين الإيرانيين وقررت بدلاً من ذلك توجيه السياسة الأمريكية مباشرة نحو الهيكل السياسي للجمهورية الإسلامية في إيران ، استخدم كلاهما بشكل كبير سياسة العقوبات الأمريكية الثانوية للضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران.

ومع ذلك فإنه على الرغم من أوجه التشابه هذه فقد وضعت الإدارتان أطروحات مختلفة تمثل السؤال الذي لم يتم حله في سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران: **الانخراط أم المواجهة؟** استخدمت إدارة أوباما العقوبات للضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران للتفاوض حول قضية حرجة واحدة: برنامج إيران النووي. لقد سعت إدارة أوباما بشكل أساسي إلى حل لهذه المشكلة المركزية الواحدة وكانت تأمل في توسيع الحوار لاحقاً ليشمل جميع القضايا العالقة بين البلدين، في المقابل كانت فرضية إدارة ترامب أن سياسة "الضغط القصوى" على الجمهورية الإسلامية في إيران التي يتم تطبيقها من خلال عقوبات أمريكية واسعة النطاق ستُضعف إيران بشكل كبير بحيث تستسلم لجميع مطالب الولايات المتحدة، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص أن تنهي الجمهورية الإسلامية في إيران دعمها لمجموعة واسعة من الفصائل المسلحة النشطة في منطقة "الشرق الأوسط" وخارجها والتي تتمثل بمحور المقاومة.

ذكر مسؤولون من إدارة أوباما بأن إستراتيجيتهم للجمهورية الإسلامية في إيران لم يتم اختبارها بشكل كامل قبل تحول السياسة التي قامت بها إدارة ترامب اللاحقة، وأنه كان من الممكن توسيع التعاون الضمني الأمريكي الإيراني ضد تحدي (د١عش) خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، بينما أكد مسؤولو إدارة ترامب أن استراتيجيتهم ضد الجمهورية الإسلامية في إيران "ناجحة" لأن الاقتصاد الإيراني قد ضعف بشكل كبير. في هذه الأثناء استأنفت الجمهورية الإسلامية في إيران الكثير من الأنشطة النووية التي قلصتها عندما كانت الولايات المتحدة تنفذ خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)، ولم تكن هناك أي علامات حتى الآن على أن إظهار الجمهورية الإسلامية في

إيران للقوة في جميع أنحاء المنطقة قد تضاءل، في الإدارات المتعاقبة قد تستمر سياسة الولايات المتحدة في التأرجح بين الانخراط والمواجهة مع الجمهورية الإسلامية في إيران على الأقل طالما أن القيادة الايرانية الحالية لا تزال تدير الدولة.

أجرى الرئيس أوباما اتصالاً عام ٢٠١٣ بالرئيس الإيراني حسن روحاني، في أول تواصل مباشر بين البلدين منذ عام ١٩٧٩ إذ ناقش الجانبان البرنامج النووي الإيراني، وقعت الجمهورية الإسلامية في إيران بعد شهرين من المكالمة اتفاقاً نووياً أولياً مع مجموعة "٥+١"، منحها بعض التخفيف في العقوبات المفروضة عليها. في ١٤ تموز ٢٠١٥ وقعت الجمهورية الإسلامية في إيران مع دول كبرى اتفاقاً تاريخياً بشأن البرنامج النووي الإيراني، أطلق عليه اسم "خطة العمل الشاملة المشتركة"، ويقضي بالحد من تخصيب اليورانيوم بطهران مدة لا تقل عن ١٥ عاماً مقابل رفع العقوبات عنها، في كانون الأول ٢٠١٦ قرر مجلس الشيوخ الأميركي تمديد العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية في إيران مدة عشر سنوات، وسمح أوباما بهذا التمديد إلا أنه لم يوقع على مشروع القانون.

عودة الازمة للعلاقات الثنائية

مع تولي الرئيس الأميركي دونالد ترامب منصبه في ولايته الاولى في كانون الثاني ٢٠١٧، أعلن منع مواطني ٧ دول إسلامية- من بينها الجمهورية الإسلامية في إيران- من دخول الولايات المتحدة، وفي مطلع شباط من العام نفسه فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ٢٥ شخصاً وكياناً يُشتبه في تقديمهم الدعم لبرنامج الصواريخ البالستية الإيراني، فردت طهران بفرض قيود على شركات أميركية. في تموز ٢٠١٧ أعلنت أميركا فرض عقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران بسبب نشاطاتها العسكرية في "الشرق الأوسط"، إلا أنها أبقت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني.

أعلن ترامب في أيار ٢٠١٨ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع الجمهورية الإسلامية في إيران وأعاد فرض العقوبات عليها كما هدد بفرض عقوبات على الدول والشركات التي تواصل شراء النفط الإيراني، وفي أيار من العام التالي

تصاعدت التوترات بين البلدين بعد أن شددت الولايات المتحدة عقوباتها على صادرات النفط الإيرانية مما دفع الجمهورية الإسلامية في إيران إلى إطلاق حملة "الضغط المقابل". تعرضت ٦ ناقلات نفط لانفجارات في خليج عمان، واتهمت واشنطن طهران بالوقوف وراءها، وفي تموز ٢٠١٩ بدأت الجمهورية الإسلامية في إيران بالتراجع عن التزاماتها الأساسية في الاتفاق النووي رداً على العقوبات الأميركية، في كانون الثاني ٢٠٢٠ توعدت الجمهورية الإسلامية في إيران الولايات المتحدة بـ"الانتقام القاسي" رداً على اغتيال الجنرال قاسم سليماني قائد فيلق القدس باستهداف سيارته في غارة أميركية بالعاصمة العراقية بغداد.

الشروع بمفاوضات غير مباشرة

بدأت الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة في عهد الرئيس جو بايدن عام ٢٠٢١ مفاوضات غير مباشرة في العاصمة النمساوية فيينا حول كيفية استعادة الاتفاق النووي، غير أن المحادثات لم تصل إلى أي اتفاق، ومع تعثر المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني جدد الرئيس بايدن أثناء زيارته الأولى (لإسرائيل) عام ٢٠٢٢، التزام بلاده باستخدام القوة لمنع الجمهورية الإسلامية في إيران من امتلاك سلاح نووي. في حزيران ٢٠٢٣ فرضت وزارة الخارجية الأميركية عقوبات على شبكة دولية تضم ٧ أفراد و٦ كيانات في إيران والصين، لدعمها برامج الصواريخ والأسلحة النووية الإيرانية، وأكدت الوزارة أن الشبكة كان لها دور محوري في تزويد الجمهورية الإسلامية في إيران بمواد وتكنولوجيا تُساهم في تطوير قدراتها العسكرية بما في ذلك برنامج الصواريخ البالستية.

استئناف المباحثات

بعد عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض في ولاية ثانية، انطلقت محادثات أميركية إيرانية في نيسان ٢٠٢٥ في العاصمة العُمانية مسقط بشأن البرنامج النووي الإيراني، في أول تقدم يُسجل في هذا الملف منذ سنوات. وتعليقاً على المحادثات، قال ترامب إنها "تمضي على نحو جيد"، فيما أعلن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي والمبعوث الأميركي "للشرق الأوسط" ستيفن ويتكوف، عن جولة تفاوض جديدة تبدأ يوم ١٩

نيسان ٢٠٢٥. غير ان احداث السابع من تشرين الاول عام ٢٠٢٣ وما عرف بطوفان الاقصى وتداعياته المتمثلة بالعدوان (الإسرائيلي) على غزة وبعض دول المنطقة ومن بينها الجمهورية الإسلامية في إيران ادخل المنطقة والعالم بمرحلة جديدة من التوتر والصراع وافضى الى تعقيد كبير في العلاقات الايرانية - الامريكية تمثل في مشاركة الولايات المتحدة (لإسرائيل) في شن عدوان عسكري مباشر على الجمهورية الإسلامية في إيران ولبنان وتم اغتيال كبار القيادات السياسية والدينية والعسكرية في الجمهورية الإسلامية في إيران وحزب الله وحركة حماس، ورد عسكري ايراني كبير على (إسرائيل) والولايات المتحدة باستهداف صاروخي (لإسرائيل) والقواعد والمصالح الامريكية في المنطقة واغلاق مضيق هرمز وسط تصعيد ميداني كبير اعاد العلاقات بين الطرفين الى اكثر نقاط التوتر والعداء رغم جولات المفاوضات المتكررة التي لا يوجد اي ضمانات لقيادة البلدين مجدداً الى مرحلة من السلام والتعاون، فهناك احتمالات واردة بقوة لاستئناف الحرب والتصعيد الشامل بين الطرفين.

المصادر

١. محمد الرميحي، خديعة "تشامبرلين": الهواجس الخليجية من "تفاهم" نووي إيراني - أمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٤، ص٥٨.

٢. أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠٠٦، ص١٧٢.

٣. جمال زهران، أمن الخليج، محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، مجلة قضايا خليجية، العدد الأول، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، نيسان ١٩٩٨، ص٣٥: ٣٦.

٤. أمل حمادة، الصراع المقيد: "الشرق الأوسط" في التفاعلات الإيرانية - الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان ٢٠١٤.

٥. محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات مع أمريكا بين خامنئي ورفسنجاني، مجلة مختارات إيرانية، العدد ١٤٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أيار ٢٠١٢.

٦. إيان ستاكر، تاريخ العلاقات الأمريكية الإيرانية، مركز دراسات "الشرق الأوسط"، ٦ اذار ٢٠٢٦، الرابط: https://mesc.osu.edu/news/history-us-iranian-relations

٧. نظرة على التاريخ المعقد للعلاقات الأميركية الإيرانية، الرابط:

https://asharqbusiness.com/politics/117431/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D

9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/

٨. مايكل آيزنشتات، المواجهات السابقة بين الولايات المتحدة وإيران تحمل دروساً للأزمة الحالية، ٢٧ حزيران ٢٠١٩، الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwajhat-alsabqt-byn-alwlayat-almthdt-wayran-thml-drwsaan-llazmt-alhalyt

٩. علاقات أمريكا وإيران طبعها التحالف والمصالح المشتركة خلال حكم الشاه لكنها تحولت إلى عداوة بعد الثورة الإسلامية، الرابط:

https://www.aljazeera.net/politics/2026/3/1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%-B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81

١٠. د. ستار جبار علاي، العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية في عهدي بوش وأوباما (٢٠٠١ ـ ٢٠١٧)، ٢٦ تموز ٢٠٢٠، الرابط:

https://afaip.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%87%D8%AF/

المحور الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية (تحولات الصراع والتعاون)

المحور الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية (تحولات الصراع والتعاون)

بقلم: الباحث حسن فاضل سليم

مرت العلاقات الامريكية الإيرانية عبر سنوات طويلة بتحولات جوهرية غيرت طبيعة ومجرى هذه العلاقات التي انتقلت جذرياً من التعاون التام الى الصراع والتناقض التام، وذلك التغير يعود الى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي القت بظلالها على العلاقات بين البلدين، يحاول هذا المحور البحث في هذه العوامل وتحليل تأثيراتها على مسار العلاقات بين البلدين بين التشجيع على التعاون او الدفع نحو الصراع.

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية

تاريخياً كانت للعوامل الداخلية لكلا الطرفين الأثر الأبرز في توجيه مسار العلاقات بين البلدين، حيث اثرت طبيعة النظام السياسي ومتبنياته الفكرية والأيديولوجية على مسار هذه العلاقات، ويمكن تقسيم تأثير العوامل الداخلية في البلدين على مرحلتين هما مرحلة ايران الشاه، **ومرحلة جمهورية إيران الإسلامية وكالاتي:**

١. **طبيعة النظام السياسي:** وتتلخص طبيعة النظام السياسي المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية بوصفها عوامل داخلية **بثلاث عناصر هي:**

أ. الشرعية السياسية

تمثل طبيعة النظام السياسي وأسس الشرعية التي يقوم بها عاماً حاسما ومؤثراً، فقد شكلت ازمة الشرعية التي عانى منها نظام الشاه بعد الاطاحة بحكم مصدق عام ١٩٥٣، دافعاً اساسياً لتعزيز العلاقات والتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث أدرك الشاه ان بقاء نظامه واستمراره يعتمد على الحماية التي يمكن أن توفرها له الولايات المتحدة بوصفها القوى العظمى، لذلك اتخذ الشاه نهجاً سياسياً قائما على احتكار رسم السياسات الداخلية والخارجية بشكل قلص من تأثير البرلمان او المؤسسات السياسية الاخرى، كما ساهم تبنيه الايديولوجيا القومية الفارسية الهادفة لتعزيز نفوذ الجمهورية

الإسلامية في إيران الاقليمي الى قيامه بالاصطفاف الى جانب المعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وهو اصطفاف ساهم في تعزيز موقف الجمهورية الإسلامية في إيران الاقليمي كشريك رئيسي للولايات المتحدة في التصدي للمد الشيوعي، ومكن الجمهورية الإسلامية في إيران من الدخول في تحالفات عسكرية مثل حلف بغداد المركزي الذي تحول لاحقاً إلى الحلف المركزي وهو ما ساهم بتوريد احدث الأسلحة الامريكية الى الجمهورية الإسلامية في إيران.

كما استغل الشاه انغماس الولايات المتحدة بمكافحة المد الشيوعي والدعم الكبير المقدم له للحفاظ على عرشه في تطوير اجهزته الأمنية التي كرست جهودها لمكافحة المعارضة الداخلية، حيث دعمت الاستخبارات المركزية الامريكية CIA والاستخبارات الخارجية (الإسرائيلية) الموساد نظام الشاه من خلال تدريب عناصر الاستخبارات الداخلية الإيرانية السافاك وتجهيزهم بالمعدات اللازمة[1] التي ساعدت نظام الشاه على تحويل جهاز السافاك لواحد من اكبر الأجهزة القمعية في المنطقة والتي ساهمت في قمع الحركات المعارضة لنظام الشاه بما فيها الحركات الشيوعية التي قام بقمعها بدعم امريكي بحجة مكافحة المد الشيوعي والحفاظ على سلطته[2].

اما بالنسبة للولايات المتحدة فقد ساهم تبنيها للرأسمالية والنظام الديمقراطي في دخولها الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي المناقض لها ايديولوجياً وهو ما عزز من سياساتها تجاه القوى الاقليمية الفاعلة مثل إيران الشاه، حيث تبنت خلال مرحلة الحرب الباردة لاسيما في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر سياسة تعتمد على الحلفاء الإقليميين لحماية مصالحها وتقليل أعباء التدخل المباشر، سيما بعد ما تحملته خلال الستينات والسبعينات من كلف نتيجة انخراطها في حرب فيتنام وهو ما دفع الرأي العام الامريكي للضغط من اجل وقف عمليات

(1) Mark J. Gasiorowski, "CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY," Encyclopædia Iranica, published December 15, 1991, last updated May 31, 2013.

(2) See : Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton Studies on the Near East) Description, Princeton University Press, 1982.

التدخل الخارجي، لذلك تم اختيار الجمهورية الإسلامية في إيران لتكون القوة المهيمنة و"الشرطي" الحامي للخليج لمنع التمدد السوفيتي بوصفها وكيلاً اقليمياً للولايات المتحدة، حيث منح الرئيس الامريكي نيكسون الشاه الفرصة لشراء أي أسلحة متطورة أمريكية يريدها، وتسامح مع قيامه برفع أسعار النفط لتمويل هذه الصفقات وذلك حفاظاً على دوره المهم في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، مما أدى الى انفاق عسكري هائل ارهق كاهل الاقتصاد الإيراني ورفع معدلات التضخم ما زرع لاحقاً البذور الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية على نظام الشاه[١].

كما ساد في العقل السياسي الأمريكي انذاك فكرة مفادها ان الشاه يسيطر سيطرة تامة على الجمهورية الإسلامية في إيران وانه حليف قوي ولا يقهر للولايات المتحدة، الامر الذي اشغل دوائر صنع القرار الأمريكي عن الهشاشة الداخلية التي تسببت في تآكل شرعية النظام، حيث تجاهلوا المعلومات الاستخبارية الأكثر تشاؤماً حول احتمالية انتصار المعارضة وانهيار نظام الشاه[٢].

بالمقابل شكلت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ نقطة تحول جوهرية في مسيرة العلاقات الامريكية الايرانية، حيث أدت الى قلب مستوى العلاقات بين البلدين من التعاون والشراكة والتماهي مع الغرب، الى المعارضة والتناقض التام مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية، حيث أدت الثورة إلى إسقاط نظام الشاه ابرز حلفاء واشنطن في المنطقة وصعود نظام سياسي اسلامي قائم على ايديولوجية دينية تتعارض بشكل صريح مع الطموحات والمصالح الامريكية في المنطقة، بل ان الثورة افتتحت عهدها بأزمة تاريخية مع الولايات المتحدة من خلال خطف الرهائن في السفارة الأمريكية، ومن ثم اعلنت بشكل صريح رغبتها تصدير الثورة الإسلامية ووصف

(1) Roham Alvandi, "Nixon, Kissinger, and the Shah: the origins of Iranian primacy in the Persian Gulf," Diplomatic History 36, no. 2 (2012) ,p40.

(2) See : Kyle Balzer, "Policy, Perception, and Misperception: The United States and the Fall of the Shah," Expeditions with MCUP (Marine Corps University Press, October 28, 2019).

الولايات المتحدة بالشيطان الاكبر، ما حول الجمهورية الإسلامية في إيران لواحدة من اشد اعداء الولايات المتحدة الامريكية.

لقد اتخذت ايران الإسلامية بعد الثورة سياسة قائمة على القطيعة مع الولايات المتحدة وهي سياسة عززت من شرعية النظام السياسي امام الشعب الإيراني الغاضب من التدخلات الامريكية في بلادهم والتي ساهمت ببقاء الشاه سنوات طويلة ومكنته من خلال الدعم من قمع المعارضة في البلاد.

وقد انطلق النظام السياسي الإسلامي في الجمهورية الإسلامية في إيران من منطلقات عقائدية اسلامية في معاداة الولايات المتحدة وعمل بشكل او بآخر على دعم حركات المقاومة في المنطقة سيما بعد اجتياح لبنان من قبل الجيش (الإسرائيلي) عام ١٩٨٢، حيث تمكن من بناء شبكة فواعل اقليمية مسلحة غير دولية شكلت قوى مؤثرة في استراتيجية ايران الاقليمية، واساساً في الصراع الذي تشكل مع الولايات المتحدة الامريكية، وهي سياسة زادت من التصادم غير المباشر بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة وصولاً الى الحربين الأخيرتين بينهما عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦.

اما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد أثرت صدمة احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران على الوعي الجمعي الامريكي الذي راح يشكل سردية عن الجمهورية الإسلامية في إيران بوصفها «عدواً غير عقلاني» وذلك بفضل تغطية الإعلام الامريكي لأحداث احتجاز الرهائن وكيفية توجيه الخبر، مما جعل المواقف المعادية للجمهورية الإسلامية في إيران ورقة رابحة في الانتخابات الرئاسية الامريكية، كما شجع صناع القرار الامريكيين على اتخاذ مواقف متشددة من الجمهورية الاسلامية[١].

ب. التنافس بين القوى والتيارات السياسية

لا يمكن أن نفهم ديناميات السياسة الداخلية الايرانية وانعكاساتها على العلاقات الخارجية من زاوية الرؤية الواحدة، فقد برز في الجمهورية الإسلامية في إيران سيما

(1) Elaine Kamarck, "The Iranian hostage crisis and its effect on American politics, Brookings institution , 4/11/2019, at URL: https://www.brookings.edu/articles/the-iranian-hostage-crisis-and-its-effect-on-american-politics/

بعد الحرب مع العراق تيار سياسي براغماتية يعرف بالتيار الاصلاحي الذي تبنى مقاربة براغماتية من قبيل تقليص حالة العداء مع الولايات المتحدة وبناء علاقات دولية متوازنة لا تؤدي لعزلة ايرانية على المستوى الاقليمي والدولي، في حين يتخذ التيار المحافظ المقرب من الحرس الثوري والمرشد الأعلى نهجاً اكثر التزاماً بمبادئ الثورة الإسلامية من قبيل التصادم مع المصالح الأمريكية في المنطقة، فأصبحت حالة الصراع بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة بعد الثورة الإسلامية تترنح بين مستويين من العلاقات مستوى الصراع الشديد ومستوى الصراع الاقل وطأة، حيث تزداد حدة الصراع كلما كان الرئيس ينتمي للتيار المحافظ وتتراجع حدة الصراع وتزداد لغة التفاوض والدبلوماسية كلما كان الرئيس من التيار الاصلاحي.

اما بالنسبة للولايات المتحدة فقد انعكس الاستقطاب الحزبي بين الجمهوريين والديمقراطيين على طبيعة التعامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران. ففي مرحلة حكم الشاه مال الحزب الجمهوري إلى تبني سياسات داعمة لتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الجمهورية الإسلامية في إيران بوصفها حليفاً رئيسياً في مواجهة الاتحاد السوفيتي وحماية المصالح الأمريكية في الخليج، وهو ما تجسد بصورة واضحة خلال إدارتي نيكسون وفورد. في المقابل أبدى الحزب الديمقراطي اهتماماً أكبر بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان والتحديث الاجتماعي داخل الجمهورية الإسلامية في إيران، الأمر الذي انعكس على سياسة إدارة جون أف كينيدي الذي ضغط على الشاه للقيام بحركة التحديث الاجتماعي في ستينات القرن الماضي لتحويل المجتمع الإيراني نحو مزيد من العلمانية،[1] فيما مارست إدارة جيمي كارتر ضغوطاً على نظام الشاه في سنواته الأخيرة من أجل تخفيف القيود السياسية واحترام حقوق الإنسان، وهو ما أسهم في إضعاف الدعم الأمريكي غير المشروط للنظام في مرحلة اتسمت بتصاعد الاضطرابات الداخلية.

(1) Hamid Shamseddin, Jahangir Karami, and Mehdi Ahouei, "Land Reforms and Revolutionary Groundwork in Iran and Russia: A Comparative Analysis Based on Skocpol's Structural Theory," Interdisciplinary Studies in Society, Law, and Politics 5, no. 1 (2026), p4-5

اما في مرحلة الجمهورية الإسلامية في إيران الإسلامية فقد انقلب الوضع وبات الحزب الجمهوري الطرف الاكثر تشدداً في سياساتها تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران اما الحزب الديمقراطي فاعتمد على ادوات الدبلوماسية وسياسات العقوبات الاقتصادية الدولية وتجنب التصعيد العسكري مع الجمهورية الإسلامية في إيران بالتالي كانت له سياسات اقل حدة وأكثر ميلاً للتهدئة من الحزب الجمهوري.

ج. العوامل الاقتصادية

من الناحية الاقتصادية ادت ديناميات الاقتصاد الامريكي المحلي وحاجة شركات السلاح الامريكية الى أسواق جديدة، دوراً في تعزيز العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران في عهد الشاه، فكما ان الولايات المتحدة كانت بحاجة لضمان تدفق امدادات الطاقة بشكل مستقر مما يجعل علاقاتها مع دولة منتجة للنفط مثل إيران ركيزة استراتيجية، فأن حاجة الجمهورية الإسلامية في إيران الكبيرة للسلاح استغلالها لعوائد بيع النفط في تعزيز استيراد السلاح ومراكمة القوة نتيجة لرغبتها بتأدية دور اقليمي فاعل، ساهم في رفع عوائد الولايات المتحدة من جراء بيع السلاح وعزز العلاقات بين البلدين.

ولقد ساعدت الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي بعد ازمة حظر النفط عام ١٩٧٣ الشاه لتعزيز حضوره الاقتصادي والاستفادة من هذه الطفرة لتعزيز صادرات النفط الإيراني للغرب وتعويض النقص الحاصل في الأسواق ما أدى الى زيادة صادرات السلاح الامريكية المتطورة الى الجمهورية الإسلامية في إيران والتي تزامنت مع حاجة شركات السلاح الامريكية الى أسواق جديدة في حينها، وهي أسلحة كان ينوي الشاه منها تعزيز حضوره الإقليمي نتيجة لتبنيه عقيدة القومية الفارسية التوسعية القائمة على إعادة هيمنة فارس على المنطقة.

بعد الثورة الإسلامية لعبت المصالح الاقتصادية في الولايات المتحدة دوراً في التأثير على العلاقات الامريكية الإيرانية، فقد استخدمت الولايات المتحدة قوة الدولار كأداة للضغط اقتصادياً على الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال فرض العقوبات عليها وقطع امدادات الدولار، فضلاً عن اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة

وبروز دور شركات النفط الامريكية، حيث تراجعت كلفة الاضطرابات في امدادات الطاقة على الولايات المتحدة والتي باتت على العكس تخدم قطاع شركات النفط الصخري الناشئة التي تستفيد من ارتفاع اسعار النفط، مما قلل من كلف الضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران، ومكن الولايات المتحدة من ممارسة الضغط الاقتصادي بإرتياح اكبر دون أن تتضرر بشكل كبير نتيجة لذلك.

د. جماعات الضغط والمؤسسات المؤثرة

عملت جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة للدفع بإتجاه الصراع بشكل كبير خلال مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية في ايران، فبرزت جماعات الضغط المؤيدة (لإسرائيل) وعلى رأسها الايباك التي نجحت ببناء شبكة تأثير قوية تعتمد على ربط المشرعين بالكونغرس بشبكة اتصالات مع مانحين بارزين وتنظيم رحلات مدفوعة لهم الى (إسرائيل)، لتشكيل عملية ضغط مؤثرة في توجيه السياسة الخارجية الامريكية بما يخدم مواقف (إسرائيل) ومصالحها، ومن أبرز ما حرصوا عليه هو دفع الكونغرس الى تشريع عقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٩٧ لمنعها من شراء الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تشكل تهديدا على (إسرائيل)، والسبب في ذلك هو ان الجمهورية الإسلامية في إيران كانت الداعم الابرز لحركة المقاومة الإسلامية في لبنان حزب الله التي كانت تنفذ ضربات ضد القوات الاحتلال (الإسرائيلية) في جنوب لبنان.

كما قاد الايباك حملات شرسة لعرقلة توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ وهو ما دفع ترامب لاحقاً لإلغاءه، وتبني سياسة الضغط الأقصى على الجمهورية الإسلامية في إيران، فيما عمل الايباك ايضاً على دفع ادارة بايدن وإدارة ترامب فضلاً عن الادارات السابقة منذ بوش الابن لشن ضربة عسكرية على المنشآت النووية الايرانية مستغلة تصريح الرئيس الإيراني السابق محمود احمدي نجاد بمحو (إسرائيل) من الخارطة، لقد ساهم صعود اليمين المحافظ الى السلطة في عهد بوش الابن في تعزيز الشبكة المؤيدة (لإسرائيل) داخل الإدارة الأمريكية فعلى الرغم من انتهاج ادارة اوباما سياسات لم تصب بعضها في مصلحة (إسرائيل) الا انها وبفعل ضغط اللوبي (الإسرائيلي) بقيت تدعم السياسات (الإسرائيلية) بقوة.

لقد كثف الايباك من جهوده في التحريض للحرب على الجمهورية الإسلامية في إيران والدعوة لمزيد من الضغط على دول محور المقاومة من اجل تعزيز قدرة (إسرائيل) على التوسع في المنطقة للتغطية على سياسات رئيس وزراء (إسرائيل) نتنياهو الذي تعرض لانتقادات كبيرة نتيجة للحرب في غزة ولبنان والجمهورية الإسلامية في إيران واليمن والتي وقعت بها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية نتيجة للقصف المكثف على المدنيين حتى تم تصنيفها كحملة إبادة جماعية ضد سكان قطاع غزة.

وقد شكل صعود اليمين الانجيلي الذي يمثل تياراً دينياً عقائدياً يعرف بـــ» المسيحية الصهيونية» الى السلطة دوراً كبيراً في تعزيز الصراع الامريكي الإيراني سيما ان هؤلاء ينطلقون من متبنيات ايديولوجية دينية في تفسير الصراع في «الشرق الأوسط» مع ايران، وقد عملوا جنباً الى جنب مع الايباك لتعزيز حالة الصراع مع الجمهورية الإسلامية في إيران وحماية المصالح (الإسرائيلية) في «الشرق الاوسط».

في مقابل جماعات الضغط (الإسرائيلية) وبالنقيض منها، برزت جماعات الضغط الايرانية التي لا تمثل واجهة رسمية ممثلة لطهران في واشنطن بسبب العداء المترسخ بين البلدين فهي عبارة جماعات تعمل بدون تسجيل رسمي في الوكالات الفيدرالية الامريكية، وتنشط عبر واجهات اكاديمية وحقوقية تمثل الجالية الايرانية في الولايات المتحدة الأمريكية وتعرف بـــ (المعارضين للتدخل العسكري) وابرز هذه المنظمات هي منظمة المجلس الوطني الإيراني الأمريكي (NIAC) الذي تأسس عام ٢٠٠٢ على يد تريتا بارسي، ويُعد الأداة الأكثر تأثيراً، وبالاضافة الى مجموعة تمثل شبكة واسعة من الاكاديميين والحقوقيين الذين يروجون بشكل غير رسمي للخيارات الدبلوماسية، وقد ضغطت هذه الجماعات داخل الكونغرس لاقناع المشرعين أان العقوبات تضر بالشعب الايراني ولا تضر بالنظام السياسي، وقد لعب (المجلس الوطني الايراني الامريكي) دوراً محورياً في حشد الدعم داخل الحزب الديمقراطي لدعم الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، وقد حث هذا اللوبي المؤيد لإيران لمنع التدخل العسكري ضد الجمهورية الإسلامية في إيران.[١]

(1) Lee Smith, Meet the Iran Lobby, Tablet Magazine, Hudson institute, 1/9/2015, at URL : https://www.hudson.org/national-security-defense/Meet-the-Iran-Lobby

مع ذلك يبقى تأثير اللوبي الايراني محدوداً مقارنة بالايباك الصهيوني سواء من حيث قدرته على التمويل المحدودة ام من خلال مدى تأثيره على مراكز القرار السياسي الامريكي، ففي الوقت الذي يملك الايباك تأثيراً واسعاً على الحزب الجمهوري وبعض تيارات الحزب الديمقراطي فإن اللوبي الايراني لا يملك الا تأثير محدود على الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، ما زاد من تفوق السياسات الصراعية الاكثر تشدداً من قلب الادارة الامريكية على حساب السياسات المائلة للدبلوماسية.

بالإضافة الى جماعات الضغط يبرز دور المجمع الصناعي العسكري الامريكي كجماعة ضاغطة مهمة استغلت ما يعرف بفزاعة الجمهورية الإسلامية في إيران وتصويرها كعدو لتعزيز الإنفاق العسكري الذي يزيد من مبيعات شركات هذا المجمع، لذلك استخدمت الولايات المتحدة وبضغط من المجمع الصناعي العسكري حجة الخطر الإيراني والتهديد الإيراني على دول الخليج ومناطق إنتاج النفط هناك ومضيق هرمز كسبب لتعزيز قدراتها في المنطقة وتطوير انتشارها الى انشاء القيادة المركزية الامريكية السنتكوم عام ١٩٨٣، كما عملت على ضخ صادرات السلاح إلى دول الخليج في محاولة لتعزيز الردع ضد الجمهورية الإسلامية في إيران.

إضافة إلى هذا كله تحولت السنوات الطويلة للعقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران الى حالة من البيروقراطية المؤسسية التي رسخت وتراكمت جملة من القوانين والإجراءات البيروقراطية المعقدة مثل انشاء مكتب مراقبة الاصول الأجنبية في وزارة الخزانة، ووجود قانون اينارا الذي يقيد صلاحية الرئيس برفع العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران دون موافقة الكونغرس،[١] وهو تعقيد قانوني مؤسسي اجبر بعض الادارات الأمريكية على الدخول في صراع سياسي داخلي من اجل رفع العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران في حالة التهدئة، مما يعني ان هذه الإجراءات والقوانين تحولت لعقبة امام الخيارات الدبلوماسية ودافعاً نحو الصراع.[٢]

(1) U.S. Congress, House, Iran and Libya Sanctions Act of 1996, H.R. 3107, 104th Cong., 2nd sess., introduced March 19,1996.

(2) Patrick Clawson, "Sanctions Relief for Iran Without Congressional Approval," Policy-Watch 2159, The Washington Institute for Near East Policy, 17/10/2013, at URL: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/SANCTIONS-RELIEF-IRAN-WITH-OUT-CONGRESSIONAL-APPROVAL

ثانياً: العوامل الخارجية المؤثرة في مجالات التعاون والصراع

١. البيئة الإقليمية والمتغيرات الأمنية

كانت العلاقات الامريكية الإيرانية في عهد الشاه قائمة على الشراكة الاستراتيجية حيث كانت إيران الشاه تمثل وكيل اقليمي للولايات المتحدة وقوة مؤثرة في وجه التهديدات التي تمس المصالح الأمريكية في «الشرق الأوسـط»، الا ان البيئة الاستراتيجية لمنطقة «الشرق الأوسط» شهدت انقلاباً شديداً نتيجة انهيار نظام الشاه في ايران واعلان الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩، وذلك لان مكانة ايران الشاه الراسخة في المنطقة تضررت نتيجة الثورة ليولد نظام جديد مختلف جذرياً عن نظام الشاه، نظام يتبنى آيديولوجية اسلامية ثورية قائمة على العداء للولايات المتحدة الأمريكية ما انعكس سلبياً على العلاقات الامريكية الإيرانية التي تحولت خلال وقت قصير من حالة التعاون الكامل الى حالة الصراع التام.

لقد شكلت الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت مباشرة بعد الثورة الإسلامية بعام واحد واستمرت لثمان سنوات أولى محطات تعميق الشرخ والصراع بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة وذلك لان الاخيرة استثمرت في الحرب ولم تعترض على عم العراق عسكرياً واستخبارياً من قبل بعض الدول في حين وقفت بالضد من دعم الجمهورية الإسلامية في إيران بسبب توتر العلاقات الثنائية، وهي حرب مثلت تهديدا وجوديا لإيران، وهو شعور شكل لاحقا محفزاً ومحركاً استراتيجياً للجمهورية الإسلامية في إيران لتعيد بلورة علاقاتها وتفاعلاتها مع جوارها الجغرافي.

لقد اخذ هذا المحرك منحى اكثر كثافة بعد الغزو الامريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ وغزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث ادى ذلك إلى وجود القوات الامريكية على تماس مباشر مع الاراضي الإيرانية، الامر الذي اعتبرته الجمهورية الإسلامية في إيران تطويقاً عسكرياً لها، وهو ما دفعها لإستثمار الفراغ الأمني الناجم عن انهيار نظام صدام حسين في العراق ونظام طالبان في أفغانستان لتعمل على ملء هذا الفراغ خصوصاً في العراق عبر دعم عمليات المقاومة ضد القوات الامريكية المحتلة، والعمل على ربط الفواعل

المسلحة غير الدولتية المشاركة في المقاومة عبر جسر جيوسياسي يمتد من طهران الى بيروت قرب سواحل البحر المتوسط ، ما ساهم بزيادة تأثير الجمهورية الإسلامية في إيران في المنطقة ورفع من حدة التصادم مع الولايات المتحدة و(إسرائيل) نتيجة لتضرر مصالحهم وتشكيل معادلة للردع الاقليمي تحد من قدرة (إسرائيل) على شن عمليات عسكرية ضد دول المنطقة.

وقد ادى تشكل هذا الجسر الجيوسياسي من الحلفاء الاقليميين الدوليين وغير الدوليين للجمهورية الإسلامية في إيران الى زيادة حدة الصراع مع الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وهو العامل الثاني المؤثر في العلاقات الامريكية الايرانية، فقد دعمت ايران الإسلامية منذ قيامها نشوء حزب الله اللبناني مما أدى للضغط على (إسرائيل) عسكرياً واجبارها على الانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وهو أمر جعل (إسرائيل) تستشعر خطر حزب الله على أمنها.

إن هذه الهواجس الأمنية لأهم حليف لواشنطن في «الشرق الأوسط» دفع الاخيرة لربط حسابات أمنها القومي بتلك الهواجس (الإسرائيلية)، مما دفع الولايات المتحدة للضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران ومحور المقاومة بأسلوب الاحتواء العسكري ومحاصرة وتجفيف الدعم المالي اللوجستي الذي تقدمه الجمهورية الإسلامية في إيران لحلفائها في محور المقاومة من الفواعل المسلحة غير الدولية، مما زاد من حدة الصراع بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة واعاق اي محاولات للتهدئة الدبلوماسية لا تتضمن عملية تفكيك محور المقاومة.

وما زاد من حدة هذه الهواجس الأمنية هو بروز البرنامج النووي الايراني بوصفه أحد أهم المتغيرات الأمنية والاستراتيجية المؤثرة في العلاقات الامريكية الإيرانية، إذ خشيت واشنطن من أن يؤدي امتلاك ايران للسلاح النووي الى تشكيل معادلة ردع نووية تجعل من تغيير النظام في الجمهورية الإسلامية في إيران بالقوة العسكرية أمراً بالغ الصعوبة، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى زيادة الضغط الاقتصادي والسياسي على الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال سلاح العقوبات الاممية في مجلس الأمن الدولي.

وقد زادت قوة الحجة الامريكية بسبب تصريح الرئيس الإيراني الاسبق محمود احمدي نجاد التي دعا الى محو (إسرائيل) من الخارطة، وهو ما منح الولايات المتحدة مبرراً لزيادة الضغوط على الجمهورية الإسلامية في إيران، إذ اعتبرت ان امتلاك الجمهورية الإسلامية في إيران للسلاح النووي سيشكل تهديداً مباشراً لأمن (إسرائيل)، وهو أمر شكل هاجساً دائماً لدى دوائر صنع القرار الأمريكي على مدى عقدين من الزمن سعوا من خلالها لمنع الجمهورية الإسلامية في إيران من الوصول إلى مستوى تخصيب اليورانيوم اللازم لصناعة القنبلة النووية من خلال الضغط الاقتصادي والسياسي والتطويق العسكري من اجل دفعها للتخلي عن برنامجها النووي.[1]

وقد تعمق الصراع اكثر بفعل الضغوط (الإسرائيلية) على الادارات الأمريكية بضرورة شن ضربة جوية على البرنامج النووي الايراني، وهي ضغوط استمرت منذ ادارة جورج بوش الابن وحتى ادارة بايدن، حيث امتنعت هذه الادارات من شن ضربة للبرنامج النووي الايراني بسبب المخاطر المترتبة على مثل هذه الضربة من حيث الكلفة التي سيتكبدها سلاح الجو الامريكي وكذلك من حيث إمكانية تنفيذ الجمهورية الإسلامية في إيران لتهديدها بغلق مضيق هرمز ما يهدد امن الملاحة وأمن الطاقة العالمي، كما ان تقديرات الاستخبارات الأمريكية كانت دائماً ما تحذر من هذه الخطوة لمخاطر الاستراتيجية المترتبة عليها.

لقد تزامن عقدين من العقوبات على الجمهورية الإسلامية في إيران والتفاوض حول البرنامج النووي الى تصاعد دور المحور الشرقي كقوة تعديلية تسعى لتغيير الوضع الدولي الراهن وانهاء نظام الاحادية القطبية الامريكية من خلال الدعوة إلى عالم متعدد الاقطاب، وقد قادت روسيا والصين هذا المحور بالضد من السياسات الامريكية، وفي حين كانت الولايات المتحدة منشغلة بمحاصرة الجمهورية الإسلامية في إيران فأنها كانت تراقب صعود هذا المحور الذي كان يزداد دعمه لإيران الإسلامية يوماً بعد آخر حتى اصبح شريكاً رئيساً في الحوار والتفاوض حول الملف النووي وادت هذه الشراكة الى توقيع الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ الذي شكل بادرة الإنفراج في العلاقات الامريكية

(1) Roy J. Ellsworth, “Israel, Iran, and the United States: A Precarious Alliance,” (master’s thesis, Boise State University, 2014), p74.

الإيرانية، من خلال تعهد الولايات المتحدة برفع العقوبات عن الجمهورية الإسلامية في إيران وتعهد الاخيرة بالحفاظ على مستوى من التخصيب اقل من العتبة النووية وملاءمة للاستخدامات السلمية[1].

٢. البيئة الاقليمية والدولية وتحولات النظام الدولي

لا يمكن فهم العلاقات الايرانية - الامريكية بمعزل عن تأثير العامل الاقليمي وبالاخص العامل الخليجي، حيث تؤثر مواقف دول الخليج العربية فضلاً تركيا والعراق ومصر وسوريا والاردن على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران انطلاقاً من طبيعة علاقات كل طرف مع هذه الدول او طبيعة شبكة المصالح والتحالفات.

كما شكلت البيئة الدولية الإطار العام الذي حدد العلاقات الامريكية مع الجمهورية الإسلامية في إيران الشاهنشاهية التي اتسمت بالتعاون والشراكة. إذ برزت جملة من العوامل الخارجية التي ساهمت بتعزيز الشراكة والتعاون بين البلدين ومن أبرز هذه العوامل كانت الحرب الباردة والتمدد السوفيتي، فقد عملت الولايات المتحدة على استثمار موقع الجمهورية الإسلامية في إيران المجاور للاتحاد السوفيتي في محاولة تطويقه، حيث عملت واشنطن على ادماج الجمهورية الإسلامية في إيران في حلف السنتو الاقليمي مع تركيا وباكستان للحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة كما دعمت جهود الشاه في قمع الحركات الشيوعية في الجمهورية الإسلامية في إيران ومنع تمددها بشكل اكبر وقد كان لدور الجمهورية الإسلامية في إيران الاقليمي المتنامي طموحات الشاه القومية الفارسية اثر في تعزيز الاعتماد الامريكي على الجمهورية الإسلامية في إيران وبناء علاقات ايجابية مع (إسرائيل) حيث كانت الشريك الابرز (لإسرائيل) في المنطقة، كما ادى ذلك إلى ايجاد مبدأ نيكسون الذي ساهم بتعزيز مكانة الجمهورية الإسلامية في إيران كوكيل اقليمي للولايات المتحدة عبر سياسة العمودين المتساندين في منطقة الخليج عام ١٩٦٩ حيث تكون ايران الشاه مع السعودية عمودان يمثلان المصالح الأمريكية في منطقة الخليج، مما أدى لإطلاق يد إيران الشاه وحولها الى قوة

(1) U.S. Relations With Iran, Council of Foreign Relation CFR, at URL: https://www.cfr.org/articles/US-RELATIONS-IRAN

لا يمكن مجاراتها في المنطقة، حيث كان دورها محورياً في دعم الجهود الامريكية للتصدي للمد القومي واليسار العربي وحماية الأنظمة الملكية الموالية للغرب في المنطقة[١].

كما استغل الشاه أزمة النفط عام ١٩٧٣ لتعزيز صادرات بلاده النفطية وتفعيل دوره في اوبك وهو ما تسامحت معه واشنطن بسبب قيام نظام الشاه بتعويض النقص الحاصل في امدادات النفط العالمية، مما مكنه من تعزيز قدراته الاقتصادية والعسكرية حيث حول الكثير من عوائد النفط الى صادرات السلاح الامريكية مما عزز من عوائد شركات المجمع الصناعي العسكري الامريكي.[٢]

الا ان الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ غيرت من وضع الجمهورية الإسلامية في إيران في الإدراك الاستراتيجي الامريكي، واجبرت واشنطن على اعادة التفكير في استراتيجيتها الشاملة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، فعملت على نشر قوات الانتشار السريع ومن ثم انشاء القيادة الوسطى الامريكية (السنتكوم) في منطقة الخليج نتيجة لذلك فبدلاً من مواجهة الاتحاد السوفيتي لوحده باتت الولايات المتحدة تخصص مواردها في المنطقة لمحاولة احتواء ايران الإسلامية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

وقد ساهم انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ وتفرد واشنطن في ادارة النظام الدولي في تعزيز ضغوطها على الجمهورية الإسلامية في إيران حيث اتخذت استراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق والجمهورية الإسلامية في إيران، وعملت على تعزيز وجودها العسكري في الخليج، الا ان تغيرات النظام الدولي بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ وصعود القوى التعديلية للنظام الدولي ادى الى شعور واشنطن بالقلق من تنامي نفوذ القوى التعديلية مثل الصين وروسيا والذين سعوا لاستقطاب الجمهورية الإسلامية في إيران لمواجهة التفرد الامريكي في النظام الدولي ما جعل الولايات المتحدة تواجه تحدياً جدياً في تحقيق مصالحها الاستراتيجية ليس في منطقة «الشرق الأوسط» فحسب بل على مستوى النظام الدولي، من خلال خسارتها لاحتكار سلطة اصدار القرارات في الامم المتحدة بمواجهة الفيتو الروسي والصيني، ما اضطرها للتفاوض مع الجمهورية

(1) Roham ALVANDI, Op.cit, p338.

(2) Ibid, p339.

الإسلامية في إيران في مناسبات عدة نتيجة لحالة التوازن التي بدأت القوى التعديلية بفرضها، وهو ما انعكس على العلاقات الامريكية الإيرانية التي ازدادت حدة في الصراع وباتت تحتكم على معادلة توازن ردع استراتيجي في اقليم «الشرق الاوسط».

٣. التصعيد العسكري المباشر للصراع

تمثل المرحلة التي تلت الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ وحتى وصول دونالد ترامب الى السلطة في ولايته الاولى مرحلة هدوء نسبي وتخفيف للتصعيد السياسي والاقتصادي بين الولايات المتحدة الجمهورية الإسلامية في إيران، حتى ادى فوز دونالد ترامب في الانتخابات وصعود الحزب الجمهوري الى إعادة الضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران والغاء الاتفاق النووي الموقع، واستخدام سياسة الضغط الاقصى.

وعلى الرغم من ان ادارة ترامب صعدت من الضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران في الولاية الأولى الا انها لم تقدم على شن حرب الا في الولاية الثانية وبعد توفر جملة من الظروف والمتغيرات الاقليمية المتمثلة بعملية طوفان الاقصى عام ٢٠٢٣ والحرب الاقليمية التي شنتها (إسرائيل) على محور المقاومة وقيامها بتنفيذ ضربات على الجمهورية الإسلامية في إيران، ففي هذه الظروف تغيرت معادلة الردع التي كانت قائمة سابقاً مما ادى الى خلل في ميزان القوى لصالح (إسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية على حساب الجمهورية الإسلامية في إيران، تم استغلاله بشن اول حرب على الجمهورية الإسلامية في إيران من قبل (إسرائيل) والولايات المتحدة عام ٢٠٢٥ تلتها حرب عام ٢٠٢٦،[1] مما ادى الى وصول الصراع بين الطرفين لذروته، سيما ان الحرب في عام ٢٠٢٦ بدأت باغتيال المرشد الاعلى وصولاً الى تهديد امريكي للجمهورية الإسلامية في إيران كأمة بالزوال وهو تحول كبير في العلاقات الامريكية الايرانية يرسخ حالة الصراع على المستويات الشعبية بدلاً من بقاءها ضمن المستوى السياسي فقد ادت احداث الحرب الاخيرة بالشعب الايراني بما فيه المعارضين لنظامهم الى الالتفاف حول النظام السياسي ودعم قراراته ما عزز من قوة الدولة الايرانية عسكرياً وسياسياً، ومكنها من اعادة فرض معادلة اقليمية قائمة على اساس الردع المتبادل والذي يحمي اي جبهة من جبهات محور المقاومة في حال استهدافها بالرد الايراني على (إسرائيل) والمصالح الامريكية.

(1) Ibid.

وبالتالي نتيجة الحرب والمفاوضات وصلت العلاقات الامريكية الايرانية الى ذروة الحالة الصراعية مما عقد امكانية التوصل لحلول تؤدي للعودة لحالة التعاون بين البلدين.

بناء على ما تقدم يمكن القول ان العلاقات الامريكية الايرانية تأثرت بجملة من العوامل الداخلية والخارجية وتذبذبت بين التعاون والصراع وكان المؤثر الابرز. في تحديد نمط العلاقات هو العوامل الداخلية سيما الايرانية منها التي ترتبط بطبيعة النظام السياسي ففي حين كان النظام الملكي العلماني القومي يعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في حماية وجوده لذلك كانت مستويات التعاون على اعلى مستوياتها لكن عند وصول النظام السياسي للثورة الاسلامية فإنه حمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية معاناة الشعب الايراني واتخذ النظام الجديد من العداء للولايات المتحدة الأمريكية منطلقاً لسياسته الخارجية ما رسخ حالة الصراع والعداء التي وصلت في ذروتها من خلال الحرب الامريكية على الجمهورية الإسلامية في إيران، وقد كانت (إسرائيل) تمثل ابرز عامل خارجي محفز للصراع حيث كانت صداقة ايران الشاه (لإسرائيل) سبباً في تعزيز التعاون بين البلدين، فيما اصبح عداء الجمهورية الاسلامية «لإسرائيل» ودعمها للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ضدها سبباً في تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة مستويات الضغط والصراع ضد الجمهورية الإسلامية في إيران.

المصادر

أولاً: العربية

١. مجموعة باحثين، دور إيران في محددات التوازن الاستراتيجي في «الشرق الأوسط»، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف،ايلول ٢٠٢٥، ص١٥-٢٠.

٢. انور خليل اسماعيل، موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني، قضايا سياسية، العدد ٧٤، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، بغداد، ص ٢٤١.

ثانياً: الانجليزية

1. Mark J. Gasiorowski, "CENTRAL INTELLIGENCE AGENCY," Encyclopædia Iranica, published December 15, 1991, last updated May 31, 2013,
2. See : Ervand Abrahamian, Iran Between Two Revolutions (Princeton Studies on the Near East)Description, Princeton University Press, 1982.
3. Alvandi, "Nixon, Kissinger, and the Shah: the origins of Iranian primacy in the Persian Gulf," Diplomatic History 36, no. 2 (2012).
4. See : Kyle Balzer, "Policy, Perception, and Misperception: The United States and the Fall of the Shah," Expeditions with MCUP (Marine Corps University Press, October 28, 2019).
5. Elaine Kamarck, "The Iranian hostage crisis and its effect on American politics ,Brookings institution , 4/11/2019, at URL: https://www.brookings.edu/articles/the-iranian-hostage-crisis-and-its-effect-on-american-politics/
6. Lee Smith, Meet the Iran Lobby ,Tablet Magazine, Hudson institute, 1/9/2015, at URL : https://www.hudson.org/national-security-defense/Meet-the-Iran-Lobby
7. U.S. Congress, House, Iran and Libya Sanctions Act of 1996, H.R. 3107, 104th Cong., 2nd sess., introduced March 19,1996.
8. Patrick Clawson, "Sanctions Relief for Iran Without Congressional Approval," PolicyWatch 2159, The Washington Institute for Near East Policy, 17/10/2013 ,at URL: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/SANCTIONS-RELIEF-IRAN-WITHOUT-CONGRESSIONAL-APPROVAL
9. Roy J. Ellsworth, "Israel, Iran, and the United States: A Precarious Alliance," (master's thesis, Boise State University, 2014).
10. U.S. Relations With Iran ,Council of Foreign Relation CFR, at URL: https://www.cfr.org/articles/US-RELATIONS-IRAN

المحور الثالث

التداعيات
والآفاق المستقبلية للعلاقات
الأمريكية-الإيرانية

المحور الثالث

التداعيات والآفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية

بقلم: الباحثة نور نبيه جميل

لا تكتسب العلاقات الأمريكية-الإيرانية أهميتها من كونها إحدى أكثر العلاقات الدولية تعقيداً واستمرارية في البيئة الدولية المعاصرة فحسب، بل من كونها أصبحت متغيراً بنيوياً مؤثراً في تشكيل التفاعلات الأمنية والاستراتيجية «للشرق الأوسط» وإعادة إنتاج توازنات القوى فيه. فبعد عقود من التنافس والصراع المتعدد المستويات، لم تعد آثار هذه العلاقة مقتصرة على حدود الدولتين، وإنما امتدت لتؤثر في هندسة التحالفات الإقليمية، ومسارات الأزمات الممتدة، وأنماط توزيع القوة والنفوذ داخل الإقليم وخارجه.

ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، ولا سيما تنامي مظاهر التعددية القطبية، وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، وتراجع مركزية «الشرق الأوسط» في سلم الأولويات الاستراتيجية الأمريكية بحسب وثيقة الامن القومي الأمريكي، تبرز الحاجة إلى تجاوز المقاربات التقليدية التي تنظر إلى العلاقات الأمريكية-الإيرانية باعتبارها علاقة ثنائية قائمة على الصراع أو التعاون، والانتقال نحو مقاربة استشرافية تبحث في التداعيات المستقبلية لهذه العلاقة وانعكاساتها المحتملة على البيئة الإقليمية والدولية.

وتزداد أهمية هذا الطرح في ظل بروز أنماط جديدة من التفاعلات الاستراتيجية تتجاوز مفاهيم الردع التقليدي والاحتواء المباشر نحو أنماط أكثر تعقيداً تقوم على إدارة الصراع، والحروب الرمادية، والردع متعدد المجالات، والتنافس عبر الفواعل الوسيطة والشبكات الإقليمية. كما أن تزايد الدور (الإسرائيلي) في معادلات الأمن الإقليمي، وتنامي الانخراط الصيني والروسي في قضايا «الشرق الأوسط»، يضيفان أبعاداً جديدة تجعل مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية جزءاً من عملية إعادة تشكيل أوسع للنظام الإقليمي برمته. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المحور إلى تحليل التداعيات الاستراتيجية

المترتبة على مسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية، واستشراف اتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي والإقليمي، عبر دراسة انعكاساتها على توازنات القوة والأمن الإقليمي، وتحليل المشاهد المحتملة لتطورها، وصولاً إلى استنتاج الأنماط الأكثر ترجيحاً التي قد تحكم **هذه العلاقة خلال العقد القادم وتتمظهر هذه العناصر وفق الاتي:**

أولاً: التداعيات الاستراتيجية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية على النظام الإقليمي

لم تعد العلاقات الأمريكية-الإيرانية تمثل مجرد نمط من التفاعلات الثنائية بين دولتين متنافستين، بل تحولت خلال العقود الأخيرة إلى متغير بنيوي مؤثر في تشكيل البيئة الأمنية «للشرق الأوسط» وإعادة إنتاج توازناته الاستراتيجية. فالتفاعلات القائمة بين واشنطن وطهران لم تعد تنعكس على سياسات الطرفين فحسب، وإنما أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة التحالفات الإقليمية، ومسارات الأزمات الممتدة، وأنماط توزيع القوة داخل الإقليم. ومن ثم فإن استشراف مستقبل هذه العلاقة لا يقتصر على دراسة احتمالات التعاون أو الصراع بين الطرفين، بل يتطلب تحليل الكيفية التي ستعيد بها هذه العلاقة تشكيل النظام الإقليمي خلال السنوات المقبلة.

ومن منظور استراتيجي، يمكن القول إن أهم تداعيات العلاقة الأمريكية-الإيرانية تتمثل في انتقال «الشرق الأوسط» من مرحلة "توازن القوى التقليدي» إلى مرحلة أكثر تعقيداً يمكن وصفها بـ"توازن الشبكات الاستراتيجية". ففي الماضي كانت التفاعلات الإقليمية تُبنى على موازين القوة العسكرية المباشرة بين الدول، أما اليوم فإن النفوذ بات يُقاس بقدرة الفاعلين على إدارة شبكات واسعة من الحلفاء والشركاء والأدوات غير التقليدية. وفي هذا السياق نجحت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بناء منظومة ردع إقليمي متعددة المستويات يمتد عبر العراق وسوريا ولبنان واليمن، في حين حافظت الولايات المتحدة على شبكة تحالفات عسكرية وأمنية واسعة تشمل دول الخليج و(إسرائيل) وشركاء إقليميين آخرين. ونتيجة لذلك أصبح أي تغير في طبيعة العلاقة بين واشنطن وطهران ينعكس بصورة تلقائية على مجمل النظام الأمني الإقليمي.

وفي ضوء التفكير الاستراتيجي الأمريكي الراهن، لا يبدو أن الهدف الرئيس لواشنطن يتمثل في القضاء على النفوذ الإيراني بصورة كاملة، لأن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب كلفة عسكرية وسياسية مرتفعة لا تنسجم مع الأولويات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ولا سيما في ظل التحول المتزايد نحو المنافسة مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وبدلاً من ذلك تتجه الولايات المتحدة نحو إدارة النفوذ الإيراني وضبطه ضمن حدود معينة تمنع تحوله إلى قوة مهيمنة على الإقليم. ويكشف هذا التحول عن انتقال الاستراتيجية الأمريكية من منطق "الاحتواء الصلب" إلى منطق "الإدارة الاستراتيجية للصراع"، وهو تحول ستكون له تداعيات بعيدة المدى على مستقبل «الشرق الأوسط».

أما الجمهوريةالإسلامية الإيرانية، فتبدو أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأن البيئة الدولية تشهد تحولات بنيوية تصب في مصلحتها على المدى الطويل. فمن منظور صناع القرار في طهران، يشهد النظام الدولي تراجعاً تدريجياً لمركزية القوة الأمريكية وصعوداً لقوى دولية جديدة، الأمر الذي يفتح نافذة استراتيجية لتعزيز المكانة الإقليمية الإيرانية. وانطلاقاً من هذا الإدراك، تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى تجنب المواجهة العسكرية الشاملة مع الولايات المتحدة، ليس بسبب ضعف قدرتها على الرد وإنما لأن الزمن الاستراتيجي يعمل من وجهة نظرها لصالحها أكثر مما يعمل لصالح خصومها. ولذلك يمكن ملاحظة أن السلوك الإيراني يتجه بصورة متزايدة نحو استراتيجيات الاستنزاف الطويل وإدارة الضغوط بدلاً من الحسم المباشر. وفي هذا السياق تبرز (إسرائيل) بوصفها الفاعل الأكثر تأثيراً في مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية. فخلافاً للقراءة التقليدية التي تنظر إلى (إسرائيل) باعتبارها مجرد حليف للولايات المتحدة، تشير التحولات الأخيرة إلى أن (إسرائيل) أصبحت طرفاً فاعلاً في هندسة البيئة الاستراتيجية التي تتحرك ضمنها العلاقات الأمريكية-الإيرانية. إذ تدرك النخب الأمنية (الإسرائيلية) أن أي تقارب أمريكي-إيراني واسع النطاق قد يؤدي إلى إعادة توزيع النفوذ الإقليمي بصورة لا تنسجم مع الرؤية (الإسرائيلية) للأمن القومي.

ولذلك تعمل (إسرائيل) على المحافظة على مستوى معين من التوتر بين واشنطن وطهران، مع الحرص في الوقت ذاته على منع انزلاق هذا التوتر نحو تسوية استراتيجية شاملة أو نحو حرب إقليمية غير قابلة للسيطرة.

ومن المتوقع أن يزداد الدور (الإسرائيلي) أهمية خلال المرحلة المقبلة نتيجة تحول (إسرائيل) من مجرد متلقٍ للسياسات الأمريكية إلى شريك مؤثر في صياغتها فالحرب (الإسرائيلية)- الإيرانية وما أفرزته من تحولات أمنية وعسكرية دفعت المؤسسات الأمريكية إلى منح (إسرائيل) دوراً أكبر في تقييم المخاطر المرتبطة الجمهورية الإسلامية في إيران. ومن ثم فإن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية سيظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بالتصورات الأمنية (الإسرائيلية)، وبقدرة (إسرائيل) على التأثير في دوائر صنع القرار داخل الولايات المتحدةالأمريكية.

وعلى مستوى الأمن الخليجي، تشير الاتجاهات الاستراتيجية الراهنة إلى أن المنطقة تتجه نحو نموذج جديد من التوازنات الأمنية يقوم على تنويع الشراكات بدلاً من الاعتماد المطلق على المظلة الأمريكية. فالدول الخليجية باتت تدرك أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة في تحمل الأعباء الأمنية التي تحملتها خلال العقود الماضية، كما أن استمرار التوتر الأمريكي-الإيراني يجعل من المنطقة ساحة محتملة للتصعيد في أي لحظة. ولذلك يمكن توقع استمرار توجه دول الخليج نحو بناء سياسات خارجية أكثر استقلالية تقوم على مبدأ التوازن بين القوى الكبرى، والانفتاح المتوازي على الولايات المتحدة والصين والقوى الإقليمية المؤثرة لضمان امن المصالح الحيوية مستقبلاً.

ومن التداعيات المهمة التي لم تحظ بالاهتمام الكافي في الأدبيات العربية، أن استمرار التنافس الأمريكي-الإيراني قد يقود إلى نشوء شكل جديد من النظم الأمنية الإقليمية يقوم على ما يمكن تسميته بـ"الأمن الشبكي المرن". ففي هذا النموذج لا تكون التحالفات ثابتة أو جامدة كما كان الحال خلال الحرب الباردة، وإنما تتغير وفق طبيعة الملف المطروح. فقد تتعاون بعض الدول مع الولايات المتحدة في ملف أمني معين، بينما تتعاون مع الجمهورية الإسلامية في إيران أو الصين أو قوى أخرى

في ملفات مختلفة. وهذا النمط من التفاعلات يعكس تحولات أعمق في طبيعة النظام الدولي والإقليمي، ويشير إلى أن «الشرق الأوسط» يتجه نحو مرحلة تتراجع فيها الاستقطابات التقليدية لصالح أنماط أكثر مرونة وتعقيداً.

أما على مستوى بؤر الصراع الإقليمي، فإن مستقبل العراق وسوريا ولبنان واليمن سيبقى مرتبطاً بدرجة كبيرة بمسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية. غير أن التطور الأهم يتمثل في أن هذه الساحات لم تعد مجرد ميادين للصراع بين الطرفين، بل تحولت إلى أدوات تفاوض غير مباشرة تُستخدم لتحسين المواقع التفاوضية. ومن المرجح أن يتزايد هذا الاتجاه مستقبلاً، بحيث تصبح إدارة الأزمات الإقليمية جزءاً من عملية التفاوض الاستراتيجي الأوسع بين الولايات المتحدة و الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن التداعيات المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية لن تتمثل في إنتاج نظام إقليمي جديد بصورة حاسمة، بل في تكريس حالة انتقالية طويلة الأمد يتعايش فيها التنافس والتفاوض والردع بصورة متزامنة فالمؤشرات الحالية لا تدل على اقتراب تسوية تاريخية شاملة بين الطرفين، كما لا تشير إلى اقتراب مواجهة عسكرية حاسمة، وإنما توحي بظهور نمط أكثر تعقيداً من التفاعلات يمكن وصفه بـ "الاستقرار التنافسي"، اذ يستمر الصراع دون أن يصل إلى نقطة الانفجار، ويستمر التفاوض دون أن يتحول إلى سلام كامل. وهذه الصيغة قد تشكل السمة الأساسية للنظام الإقليمي في العقد القادم، بما تحمله من فرص لإدارة الأزمات من جهة، ومخاطر إنتاج أزمات جديدة من جهة أخرى.

ثانياً: مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة

إذا كانت التداعيات الاستراتيجية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية تعكس أثر هذه العلاقة في بنية النظام الإقليمي، فإن استشراف مستقبلها يقتضي الانطلاق من التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي ذاته. فالعلاقات بين الدول الكبرى لم تعد تُدار وفق المحددات التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل أصبحت محكومة ببيئة دولية

تتسم بتوزع القوة، وتعدد مراكز التأثير، وتزايد الترابط بين الأزمات الإقليمية والمنافسات الدولية الكبرى ومن ثم فإن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية لن يتحدد فقط وفق إرادة الطرفين أو طبيعة الملفات الخلافية بينهما، وإنما وفق موقع كل منهما داخل التحولات البنيوية الجارية في النظام الدولي.

ومن هذا المنطلق، **يبدو أن أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل العلاقة** يتمثل في التحول التدريجي من الأحادية القطبية إلى حالة من التعددية القطبية المرنة. فخلال العقود الماضية كانت الولايات المتحدة تمتلك القدرة على فرض ضغوط استراتيجية واقتصادية واسعة النطاق على الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ظل غياب بدائل دولية فاعلة، إلا أن البيئة الدولية الراهنة تختلف بصورة جوهرية فقد أتاح الصعود المتنامي للصين وعودة روسيا إلى الساحة الدولية لإيران هامشاً أوسع للمناورة الاستراتيجية، سواء من خلال تنويع الشراكات الاقتصادية أو عبر بناء شبكات تعاون سياسية وأمنية تقلل من آثار الضغوط الغربية. وفي ضوء هذا الواقع، يبدو أن الاستراتيجية الأمريكية تتجه تدريجياً من محاولة تغيير السلوك الإيراني بصورة جذرية إلى محاولة ضبطه وإدارته ضمن حدود يمكن التعايش معها وذلك لصعوبة الهدف الأول.

وفي المقابل، تدرك النخبة الاستراتيجية الإيرانية أن المتغير الأكثر أهمية لا يتمثل في تراجع القوة الأمريكية بحد ذاته، وإنما في تغير أولويات استخدامها. فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك القدرات العسكرية والاقتصادية الأكبر عالمياً إلا أن تركيزها المتزايد على مواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يدفعها إلى إعادة ترتيب أولوياتها الجيوسياسية. ومن هذا المنظور تنظر إيران إلى المرحلة الحالية باعتبارها مرحلة انتقالية يمكن من خلالها تعزيز موقعها الإقليمي وتحسين شروطها التفاوضية من دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة. اذ يُلاحظ أن السلوك الإيراني خلال السنوات الأخيرة اتسم بدرجة عالية من البراغماتية الاستراتيجية، تقوم على مراكمة القدرة والقوة وتجنب الحروب الكبرى في الوقت نفسه.

غير أن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية لا يمكن فهمه بمعزل عن الدور (الإسرائيلي) المتصاعد في البيئة الاستراتيجية «للشرق الأوسط». (فإسرائيل) لم تعد

تنظر إلى الجمهورية الإسلامية في إيران بوصفها تحدياً أمنياً تقليدياً، بل باعتبارها المنافس الاستراتيجي الرئيسي القادر على التأثير في معادلات الردع الإقليمية لعقود قادمة. ولهذا السبب تسعى إلى منع أي مسار تفاوضي قد يؤدي إلى تعزيز القدرات الإيرانية أو الاعتراف الضمني بدورها الإقليمي. وفي هذا السياق يمكن ملاحظة أن (إسرائيل) لا تعارض التفاوض بين واشنطن وطهران من حيث المبدأ، لكنها تعارض أي تفاوض يفضي إلى تسوية استراتيجية مستقرة تمنح الجمهورية الإسلامية الإيرانية شرعية إقليمية أوسع أو تخفف الضغوط المفروضة عليها.

ويكتسب هذا العامل أهمية إضافية لأن صانع القرار الأمريكي بات ينظر إلى أمن (إسرائيل) باعتباره جزءاً من معادلة الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي يجعل الموقف (الإسرائيلي) أحد المتغيرات المؤثرة في رسم حدود التقارب أو التصعيد مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إلا أن هذه المعادلة ليست مطلقة، إذ تشير بعض الاتجاهات الحديثة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي إلى تزايد القناعة بأن إدارة العلاقة مع إيران يجب أن تُبنى على المصالح الأمريكية المباشرة لا على الرؤية (الإسرائيلية) وحدها، خصوصاً إذا ما تعارض التصعيد مع أولويات واشنطن العالمية. ومن هنا قد تظهر مستقبلاً فجوات تكتيكية بين الطرفين بشأن كيفية التعامل مع الجمهورية الإسلامية في إيران، حتى مع استمرار التحالف الاستراتيجي بينهما.

وعلى المستوى الإقليمي، تبدو دول «الشرق الأوسط» في مرحلة إعادة تموضع استراتيجي غير مسبوقة. فبعد عقود من الاستقطاب الحاد بين المحاور المتنافسة، بدأت العديد من القوى الإقليمية تتجه نحو تبني سياسات أكثر مرونة تقوم على تنويع العلاقات وتخفيف الاعتماد على طرف واحد. ويعني ذلك أن البيئة الإقليمية التي غذّت الصراع الأمريكي-الإيراني لسنوات طويلة آخذة في التغير التدريجي. فبدلاً من الانخراط في مواجهات صفرية، تتجه بعض القوى الإقليمية إلى إدارة علاقاتها مع واشنطن وطهران بصورة متوازنة نسبياً، وهو ما قد يسهم في تخفيف احتمالات التصعيد المباشر، من دون أن يؤدي بالضرورة إلى إنهاء أسباب التنافس القائمة.

ومن زاوية أكثر عمقاً، يمكن القول إن العلاقات الأمريكية-الإيرانية تتجه نحو التحول من صراع على النفوذ إلى صراع على قواعد النظام الإقليمي ذاته. ففي المراحل السابقة كان الخلاف يدور أساساً حول حجم النفوذ الذي يمتلكه كل طرف داخل «الشرق الأوسط»، أما اليوم فإن جوهر الخلاف يتعلق بالسؤال الآتي: **من يملك حق تحديد قواعد الأمن الإقليمي؟ هل يبقى النظام الأمني قائماً على الهيمنة الأمريكية وشبكة التحالفات المرتبطة بها، أم يتجه نحو نموذج أكثر تعددية يعترف بوجود مراكز قوة إقليمية مستقلة؟** إن الإجابة عن هذا السؤال ستحدد إلى حد بعيد شكل العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العقد القادم.

وعليه، فإن الاتجاه الأكثر ترجيحاً لا يتمثل في انتقال العلاقة إلى مرحلة تعاون استراتيجي شامل، كما لا يتمثل في انزلاقها نحو مواجهة عسكرية حاسمة، بل في استمرار نمط مركب من التنافس المنظم والتفاوض المستمر. فالمعطيات الحالية تشير إلى أن الطرفين توصلا بصورة غير معلنة إلى إدراك متبادل مفاده أن كلفة الحسم أكبر من كلفة الإدارة، وأن الحفاظ على مستوى من الصراع المنضبط قد يكون أكثر واقعية من البحث عن انتصار نهائي أو تسوية نهائية. ومن ثم فإن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية يبدو مرشحاً لأن يتشكل ضمن إطار جديد يمكن وصفه بـ«التوازن التفاوضي»، اذ يتعايش الردع والتنافس والتفاوض في آن واحد، ضمن بيئة إقليمية ودولية تتسم بدرجة متزايدة من السيولة وعدم اليقين.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية

تُعد منهجية السيناريوهات المستقبلية من أكثر أدوات الاستشراف الاستراتيجي استخداماً في دراسات العلاقات الدولية، لكونها تسمح بتجاوز القراءة الخطية للأحداث نحو تحليل المسارات المحتملة للتطور في ضوء المتغيرات البنيوية والظرفية المؤثرة. وانطلاقاً من ذلك، فإن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية لا يمكن اختزاله في احتمال واحد أو مسار حتمي، بل يتشكل ضمن مجموعة من البدائل الاستراتيجية التي تتفاوت درجة احتمال تحققها وفق طبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية خلال السنوات المقبلة.

وتزداد أهمية المقاربة السيناريوية في الحالة الأمريكية-الإيرانية تحديداً بسبب تعقيد العلاقة بين الطرفين وتشابكها مع عدد كبير من الملفات الأمنية والاقتصادية والعسكرية والإقليمية. كما أن تعدد الفاعلين المؤثرين في هذه العلاقة، وفي مقدمتهم (إسرائيل) والقوى الإقليمية الكبرى والقوى الدولية الصاعدة، يجعل مستقبلها أكثر ارتباطاً بالمتغيرات الخارجية مقارنة بالعديد من العلاقات الثنائية الأخرى. وفي هذا السياق يمكن استشراف أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العقد القادم.

السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم التعايش الصراعي

يمثل هذا السيناريو الامتداد الطبيعي للمسار القائم حالياً، وهو يقوم على استمرار التنافس الصراعي بين الولايات المتحدة وإيران مع تجنب الانزلاق نحو مواجهة شاملة. وفي هذا الإطار تبقى الخلافات الجوهرية المتعلقة بالنفوذ الإقليمي والبرنامج النووي والقدرات الصاروخية قائمة، إلا أن الطرفين يحرصان على إبقاء التوتر ضمن مستويات يمكن السيطرة عليها.

ويستند هذا السيناريو إلى إدراك متبادل بأن الحسم الاستراتيجي غير ممكن في المدى المنظور. فالولايات المتحدة لا تمتلك الإرادة السياسية اللازمة لخوض حرب واسعة بهدف إعادة تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة بالجمهورية الاسلامية الإيرانية، كما أن الاخيرة تدرك أن المواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة قد تهدد مكاسبها الإقليمية وتعرض بنيتها الاقتصادية والعسكرية لاستنزاف كبير اذ تكشف التطورات الأخيرة المرتبطة بالمفاوضات الأمريكية-الإيرانية عن متغير مهم غالباً ما يتم تجاهله في الدراسات التقليدية للعلاقات الدولية ويتمثل في تأثير الخطاب السياسي والشخصاني للقادة على فرص نجاح المسارات التفاوضية فكلما ارتفع مستوى التصريحات التصعيدية والمتبادلة بين القيادات السياسية، تراجعت قدرة القنوات الدبلوماسية على إنتاج تسويات مستقرة، نتيجة اتساع الفجوة بين متطلبات التفاوض البراغماتي من جهة، ومتطلبات الخطاب السياسي الموجه للجمهور الداخلي من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، تبدو المفاوضات الأمريكية-الإيرانية معرضة بصورة مستمرة لما يمكن تسميته بـ»معضلة التناقض بين الخطاب والتفاوض»، حيث يسعى كل طرف إلى إظهار الصلابة وعدم التراجع أمام جمهوره الداخلي، في الوقت الذي تتطلب فيه العملية التفاوضية تقديم تنازلات متبادلة وصياغة حلول وسط. وتزداد خطورة هذه المعضلة عندما تنتقل التصريحات السياسية من مستوى الضغط التفاوضي إلى مستوى التهديدات الوجودية، لأن ذلك يرفع كلفة التراجع السياسي ويقيد هامش المناورة أمام صناع القرار.

فمن منظور استشرافي، لا يُستبعد أن تشهد المرحلة المقبلة أزمات متكررة بين مسار التفاوض ومسار التصعيد الإعلامي، بحيث تصبح المفاوضات نفسها جزءاً من أدوات إدارة الصراع بدلاً من أن تكون أداة لإنهائه كما أن إصرار أي من الطرفين على التعامل مع نتائج المواجهات السابقة باعتبارها حسمت موازين القوة بصورة نهائية قد يؤدي إلى سوء تقدير استراتيجي متبادل، يرفع احتمالات العودة إلى التصعيد العسكري. فالتاريخ التفاوضي للعلاقات الأمريكية-الإيرانية يشير إلى أن أكبر المخاطر لا تنشأ من غياب التفاوض، بل من الفجوة بين التوقعات السياسية لكل طرف والقدرة الفعلية على ترجمتها إلى تفاهمات واقعية ومستدامة وعليه، فإن مستقبل المفاوضات لن يتوقف على طبيعة الملفات الخلافية فحسب، بل على قدرة القيادات السياسية لدى الطرفين على الفصل بين ضرورات الخطاب السياسي الداخلي ومتطلبات الإدارة الاستراتيجية للصراع، لأن استمرار الخلط بين المستويين قد يحول أي تقدم تفاوضي إلى إنجاز مؤقت قابل للانهيار عند أول أزمة سياسية أو أمنية كبرى.

وفي ظل هذا السيناريو ستستمر المفاوضات غير المباشرة، وستتكرر الأزمات الدورية المرتبطة بالملف النووي أو النشاطات الإقليمية، إلا أنها ستظل محكومة بمنطق إدارة الأزمات وليس منطق حلها. كما ستبقى (إسرائيل) عاملاً ضاغطاً باتجاه تشديد القيود على الجمهورية الإسلامية في إيران، لكنها لن تتمكن من فرض خيار الحرب الشاملة في ظل الحسابات الأمريكية الأوسع. ويُعد هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً لأنه ينسجم مع الاتجاهات الحالية للتفكير الاستراتيجي لدى جميع الأطراف.

السيناريو الثاني: التسوية التدريجية

يفترض هذا السيناريو حدوث تحول تدريجي في طبيعة العلاقة بين الطرفين من خلال سلسلة من التفاهمات الجزئية والمتراكمة التي تركز على إدارة الملفات الخلافية بدلاً من حلها بصورة نهائية. ووفق هذا التصور قد تتجه واشنطن وطهران إلى بناء ترتيبات محدودة تتعلق بالبرنامج النووي أو أمن الملاحة البحرية أو إدارة بعض الأزمات الإقليمية، مقابل تخفيف جزئي للعقوبات الاقتصادية ولا يعني هذا السيناريو الوصول إلى مصالحة استراتيجية شاملة، بل يشير إلى نشوء نمط من البراغماتية المتبادلة يتيح للطرفين تحقيق قدر من الاستقرار دون التخلي عن مصالحهما الأساسية. وقد تدفع المتغيرات الاقتصادية هذا الاتجاه إلى الواجهة، خصوصاً إذا واجهت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضغوطاً اقتصادية متزايدة، أو إذا رأت الولايات المتحدة أن تخفيف التوتر في «الشرق الأوسط» أصبح ضرورة استراتيجية تسمح لها بالتركيز على منافستها مع الصين.

إلا أن فرص تحقق هذا السيناريو تبقى محدودة بسبب استمرار أزمة الثقة التاريخية ومعضلة الأمن بين الطرفين، فضلاً عن الدور (الإسرائيلي) الذي ينظر إلى أي تقارب أمريكي-إيراني بعين الريبة، خشية أن يؤدي إلى تعزيز المكانة الإقليمية للجمهورية الإسلامية في إيران على المدى البعيد. ومن القضايا التي قد تؤثر في مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية مسألة التباين في إدراك الوظيفة الاستراتيجية للمفاوضات بين الأطراف المعنية. ففي حين تنظر الولايات المتحدة إلى العملية التفاوضية باعتبارها أداة للحد من القدرات الإيرانية وضبط السلوك الإقليمي لطهران، قد تنظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى المفاوضات من زاوية مختلفة تتمثل في توظيفها كآلية لإدارة الضغوط الاستراتيجية وكسب الوقت وإعادة ترتيب البيئة المحيطة بالصراع.

وفي هذا الإطار، لا يمكن استبعاد أن تسعى الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى توظيف فترات التهدئة النسبية المصاحبة للمفاوضات في تعزيز قدرتها على التكيف مع العقوبات الاقتصادية، وإعادة تنظيم أولوياتها الدفاعية والعسكرية، وتوسيع هوامش

حركتها الإقليمية والدولية. كما أن ربط بعض الملفات التفاوضية بالقضايا الإقليمية، ولا سيما الساحة اللبنانية، يعكس اتجاهاً إيرانياً نحو توسيع نطاق التفاوض من القضايا الثنائية إلى مجمل البيئة الأمنية الإقليمية، بما يمنحها أوراق تأثير إضافية في أي عملية تفاوضية مستقبلية.

ولذلك تشير المعطيات الميدانية، الى إن نجاح أو فشل المفاوضات لن يتوقف على حجم التنازلات المتبادلة فحسب، بل على طبيعة التصورات الاستراتيجية التي يحملها كل طرف تجاه العملية التفاوضية نفسها. فإذا اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية أن المفاوضات تؤدي إلى تقييد القدرات الإيرانية، في حين اعتقدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنها توفر فرصة لإعادة بناء عناصر القوة وتعزيز أوراق التفاوض المستقبلية، فإن ذلك قد يؤدي إلى اتساع فجوة الثقة بين الطرفين وإعادة إنتاج الصراع بأشكال أكثر تعقيداً.

ومن ثم فإن أحد التحديات الرئيسة التي ستواجه أي مسار تفاوضي مستقبلي يتمثل في ضمان عدم تحول التفاوض إلى أداة لإدارة الوقت الاستراتيجي لصالح أحد الأطراف، لأن هذا الإدراك تحديداً قد يدفع الأطراف المقابلة إلى العودة مجدداً إلى خيارات الضغط العسكري أو الاقتصادي إذا ما اعتقدت أن العملية التفاوضية لم تعد تحقق الأهداف التي أُنشئت من أجلها.

السيناريو الثالث: التصعيد المنضبط

يقوم هذا السيناريو على فرضية استمرار التوترات وتصاعدها بصورة دورية، من خلال ضربات عسكرية محدودة أو عمليات سيبرانية أو مواجهات غير مباشرة في الساحات الإقليمية، دون أن تصل إلى مستوى الحرب الشاملة. ويستند هذا الاحتمال إلى طبيعة البيئة الأمنية الحالية التي تتسم بارتفاع مستويات الاحتكاك بين الأطراف المختلفة، سواء في الخليج العربي أو العراق أو سوريا أو البحر الأحمر. وفي هذا السياق قد تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة بصورة انتقائية لإعادة تثبيت الردع، بينما قد تلجأ الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى توظيف أدواتها الإقليمية للرد

على الضغوط الأمريكية أو (الإسرائيلية). غير أن كلا الطرفين سيحاول تجنب تجاوز الخطوط الحمراء التي قد تؤدي إلى انفلات الصراع. ويُلاحظ أن (إسرائيل) قد تكون الفاعل الأكثر ميلاً نحو هذا السيناريو، إذ ترى فيه وسيلة لإبطاء النمو الاستراتيجي الإيراني دون تحمل أعباء الحرب الشاملة. ولذلك قد يستمر نمط الضربات المحدودة والعمليات الأمنية المتبادلة باعتباره جزءاً من البيئة الأمنية الطبيعية للعلاقة بين الطرفين خلال السنوات القادمة.

السيناريو الرابع: الشراكة البراغماتية المشروطة

يُعد هذا السيناريو الأقل تداولاً في الأدبيات العربية والأكثر إثارة للاهتمام من الناحية الاستشرافية. فهو لا يفترض انتهاء التنافس بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإنما يفترض إمكانية نشوء مساحات تعاون محدودة تفرضها الضرورات الاستراتيجية المشتركة. ففي عالم يتجه نحو تزايد المخاطر العابرة للحدود، مثل أمن الطاقة وأمن الممرات البحرية والتنظيمات المسلحة ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية، قد تجد الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسيهما أمام مصالح مشتركة تفرض أشكالاً من التنسيق غير المباشر أو التعاون المحدود. ومن الممكن أن يظهر هذا النمط بصورة أوضح في بعض الساحات الإقليمية التي تتطلب قدراً من التفاهم بين الطرفين للحفاظ على الاستقرار ومنع انهيار التوازنات القائمة.

غير أن هذا السيناريو لا يعني تحول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى حليف للولايات المتحدة أو العكس، بل يعكس انتقال العلاقة إلى نموذج أكثر تعقيداً يجمع بين التنافس والتعاون في الوقت ذاته، وهو نموذج بدأ يظهر بصورة متزايدة في العلاقات الدولية المعاصرة. وعند المقارنة بين هذه السيناريوهات، يتبين أن السيناريو الأول المتمثل في التعايش الصراعي يظل الأكثر اتساقاً مع الاتجاهات الحالية للتفكير الاستراتيجي الأمريكي والإيراني و(الإسرائيلي) على حد سواء. فالأطراف الثلاثة تدرك أن كلفة الحرب الشاملة مرتفعة للغاية بما يسمى ارتفاع نسبة الالم في ادبيات العلاقاتالدولية، كما تدرك في الوقت ذاته أن الظروف السياسية والأيديولوجية والأمنية

لا تسمح بقيام تسوية تاريخية شاملة. ولذلك يبدو أن العلاقة تتجه نحو نمط طويل الأمد من الردع المتبادل والتفاوض المستمر وإدارة الأزمات، بما يجعل الصراع جزءاً دائماً من بنية النظام الإقليمي دون أن يتحول بالضرورة إلى مواجهة مفتوحة.

ويمكن الاستنتاج أن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية لن يُحسم بمنطق الانتصار أو الهزيمة، بل بمنطق إدارة التوازنات الاستراتيجية داخل نظام إقليمي ودولي يشهد تحولات عميقة ومتسارعة، الأمر الذي يجعل التعايش مع الصراع أكثر احتمالاً من إنهائه، وإدارة التنافس أكثر واقعية من حسمه الخاتمة

تكشف دراسة التداعيات والآفاق المستقبلية للعلاقات الأمريكية-الإيرانية أن هذه العلاقة تجاوزت منذ زمن طويل حدود التفاعل الثنائي التقليدي لتتحول إلى أحد المحددات البنيوية الرئيسة التي تؤثر في هندسة النظام الأمني الإقليمي وإعادة تشكيل توازنات القوة في «الشرق الأوسط». فالصراع القائم بين الطرفين لا يعكس مجرد تنافس على المصالح أو النفوذ، بل يجسد تنازعاً أعمق يتعلق بطبيعة النظام الإقليمي ومستقبل توزيع القوة داخله، وبالجهة التي تمتلك القدرة على تحديد قواعد الأمن والاستقرار وإدارة التفاعلات الاستراتيجية في المنطقة.

الخاتمة

أظهر المحور أن التحولات الجارية في النظام الدولي، ولا سيما تراجع مركزية الأحادية القطبية وصعود أنماط أكثر تعقيداً من التعددية الدولية، تدفع العلاقات الأمريكية-الإيرانية نحو مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة من حيث الأدوات والغايات وآليات إدارة الصراع. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى المحافظة على موقعها بوصفها القوة الضامنة للترتيبات الأمنية الإقليمية، تعمل الجمهورية الإسلامية الإيرانية على توظيف التحولات الدولية المتسارعة لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية فاعلة قادرة على التأثير في معادلات الأمن الإقليمي وموازين القوة. كما بينت الدراسة أن (إسرائيل) لاتزال فاعلاً محورياً في معادلة العلاقات الأمريكية-الإيرانية، ليس بوصفها طرفاً متأثراً بنتائجها فحسب، وإنما باعتبارها أحد الأطراف الرئيسة المؤثرة في مساراتها المستقبلية وحدودها الاستراتيجية. الأمر الذي جعل مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإيرانية أكثر ارتباطاً بتفاعلات البيئة الإقليمية المركبة من أي وقت مضى. وفي ضوء تحليل الاتجاهات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية المحتملة، يتضح أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بالطرفين لا توفر شروطاً واقعية لقيام شراكة استراتيجية شاملة، كما لا توفر في الوقت نفسه مبررات كافية للانزلاق نحو مواجهة عسكرية حاسمة. وعليه فإن النمط الأكثر ترجيحاً يتمثل في استمرار حالة من التنافس المنظم والردع المتبادل والتفاوض المستمر، ضمن إطار استراتيجي يسمح بإدارة الصراع دون حله، ويحول دون تحوله إلى حرب شاملة. وبذلك يمكن القول إن مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية لن يُبنى على منطق الحسم الاستراتيجي بقدر ما سيتشكل وفق منطق إدارة التوازنات وإعادة إنتاجها. فالعلاقة بين الطرفين تبدو متجهة نحو نمط طويل الأمد من "الاستقرار التنافسي"، حيث يستمر الصراع بوصفه جزءاً من بنية النظام الإقليمي، ويستمر التفاوض بوصفه أداة لمنع الانهيار الشامل لهذه البنية. ومن المرجح أن تشكل هذه المعادلة السمة الغالبة للعلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العقد القادم، بما تحمله من فرص لإدارة الأزمات ومخاطر لإعادة إنتاجها في الوقت نفسه.

الاستنتاجات

١. إن العلاقات الأمريكية-الإيرانية لم تعد علاقة ثنائية بالمعنى التقليدي، بل أصبحت متغيراً بنيوياً مؤثراً في تشكيل النظام الأمني الإقليمي وإعادة توزيع القوة داخل «الشرق الأوسط».

٢. انتقل جوهر الصراع بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية في إيران من التنافس حول قضايا محددة إلى التنافس حول قواعد النظام الإقليمي ذاته، وهو ما يمنح هذا الصراع طابعاً هيكلياً طويل الأمد يصعب تسويته بصورة نهائية.

٣. أسهمت التحولات التي يشهدها النظام الدولي في تقليص فعالية أدوات الضغط التقليدية التي اعتمدتها الولايات المتحدة تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران، ومنحت الأخيرة هامشاً أوسع للمناورة الاستراتيجية وتوسيع خياراتها الخارجية.

٤. تتجه الاستراتيجية الأمريكية بصورة متزايدة نحو إدارة النفوذ الإيراني وضبطه بدلاً من السعي إلى إنهائه، نتيجة ارتفاع كلفة المواجهة المباشرة وتغير أولويات الأمن القومي الأمريكي.

٥. تقوم الاستراتيجية الإيرانية المستقبلية على استثمار التحولات الدولية والإقليمية لتعزيز موقعها التفاوضي وترسيخ حضورها الإقليمي، مع تجنب الانخراط في مواجهة شاملة قد تستنزف مكتسباتها الاستراتيجية.

٦. أصبح الدور (الإسرائيلي) أحد المحددات الرئيسة لمستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية، نتيجة تزايد تأثير (إسرائيل) في البيئة الأمنية الإقليمية وفي آليات صنع القرار المرتبطة بالملف الإيراني.

٧. تشير الاتجاهات الاستراتيجية الراهنة إلى أن «الشرق الأوسط» يتجه نحو أنماط جديدة من التوازنات الأمنية تقوم على المرونة وتعدد الشراكات بدلاً من الاصطفافات الجامدة التي ميزت المراحل السابقة.

٨. من المرجح أن تتحول ساحات الأزمات الإقليمية، ولا سيما العراق وسوريا ولبنان واليمن، إلى أدوات لإدارة التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية أكثر من كونها ساحات لحسمه.

٩. يُعد سيناريو التعايش الصراعي القائم على الردع المتبادل والتفاوض المستمر السيناريو الأكثر انسجاماً مع المعطيات الحالية مقارنة بسيناريوهات التسوية الشاملة أو المواجهة العسكرية المفتوحة.

١٠. إن المفهوم الأكثر قدرة على تفسير مستقبل العلاقات الأمريكية-الإيرانية خلال العقد القادم هو مفهوم "الاستقرار التنافسي"، الذي يجمع بين استمرار الصراع واستمرار التفاوض ضمن بيئة استراتيجية تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين.

١١. تكمن المفارقة الاستراتيجية الأساسية في أن استمرار الصراع الأمريكي-الإيراني أصبح، في حد ذاته، أحد عناصر استقرار النظام الإقليمي، إذ إن غياب الحسم المتبادل خلق توازناً ردعياً يمنع الانفجار الشامل، رغم أنه لا يمنع إنتاج الأزمات بصورة دورية.

١٢. تشير المؤشرات الاستشرافية إلى أن مستقبل «الشرق الأوسط» خلال السنوات المقبلة سيكون مرتبطاً بدرجة كبيرة بمسار العلاقات الأمريكية-الإيرانية، بحيث إن أي تحول جوهري في هذه العلاقة سيقود بالضرورة إلى إعادة تشكيل واسعة لمعادلات الأمن والتحالفات وموازين القوة في الإقليم بأكمله.

المصادر

1. Alterman, Jon B. U.S.-Iran Negotiations. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), September 13, 2019.
متاح على الرابط الآتي:
https://www.csis.org/analysis/us-iran-negotiations?utm_source=chatgpt.com
2. Brookings Institution. Which Path to Persia? Options for a New American Strategy toward Iran. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009.
متاح على الرابط: https://www.brookings.edu/books/which-path-to-persia/?utm_source=chatgpt.com
3. Byman, Daniel L., Martin S. Indyk, Suzanne Maloney, Michael E. O'Hanlon, Kenneth M. Pollack, and Bruce Riedel. Which Path to Persia? Options for a New American Strategy toward Iran. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009.
متاح على الرابط:
https://www.loc.gov/item/2009020912/?utm_source=chatgpt.com&__cf_chl_f_tk=PPHQ4J5tvbOPGjHUyRqJMOG69YiW80OWX4.dFvZD7_8-1782982640-1.0.1.1-wpCQk9lZd49u8LNNS1laxsKzW0ylDpUaOKKsoKk3WBM
4. International Institute for Strategic Studies (IISS). Iran's Networks of Influence in the Middle East. London: IISS, November 2019.
الرابط: https://www.iiss.org/publications/strategic-dossiers/iran-dossier/?utm_source=chatgpt.com
5. International Institute for Strategic Studies (IISS). Iran's Networks of Influence in the Middle East: Strategic Dossier. London: IISS, 2019.
الرابط: https://www.iiss.org/press/2019/irans-networks-of-influence-in-the-middle-east/?utm_source=chatgpt.com
6. Maloney, Suzanne. Addressing Iran's Evolving Threats to U.S. Interests. Washington, DC: Brookings Institution, 2023.
الرابط: https://www.brookings.edu/articles/addressing-irans-evolving-threats-to-us-interests/?utm_source=chatgpt.com
7. Center for Strategic and International Studies (CSIS). Iran: Analysis, Research, & Events. Washington, DC: CSIS.
متاح على الرابط الآتي: https://www.csis.org/regions/middle-east/-iran?utm_source=chatgpt.com

الاستنتاجات النهائية

اولاً: السمة الاساسية للعلاقات الايرانية الامريكية هي التغير والتحول المستمر منذ السنوات الاولى لها، حيث تحولت لعدة مرات من شكل الى اخر ومن المرجح انها ستبقى كذلك في الفترة القادمة تمضي في اطار مسار متقلب وغير مستقر نظراً لعدم استقرار عناصرها الاساسية.

ثانياً: تخضع العلاقات الايرانية-الامريكية لعوامل داخلية وخارجية اثرت عليها بشكل كبير، فعلى المستوى الداخلي تعمل عناصر ومعايير خاصة تتبناها قوى سياسية ودينية في كلا البلدين تحاول فرض رؤاها وتصوراتها لطبيعة العلاقات وتحديد طبيعة المصالح وحجم الفرص او التحديات التي تواجهها هذه العلاقة على التحكم بمسارات العلاقات الثنائية، فاللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وقوى اليمين المسيحي الانجيلي والمجمع الصناعي العسكري تعمل جميعها على اجهاض اي تقدم في هذه العلاقات وتصر على وضع امكانيات الولايات المتحدة في خدمة الاهداف (الإسرائيلية)، كما تدفع بعض القوى المحافظة في الجمهورية الإسلامية في إيران الى التشدد حيال الوجود الامريكي في المنطقة وتستهدف المصالح الامريكي باعتبارها هدف مشروع لدولة تساند العدو (الإسرائيلي).

ثالثاً: على الرغم من ان المشاهد المستقبلية التي تنتظم من خلالها العلاقات الايرانية-الامريكية في المستقبل القريب والمتوسط تسمح بطرح كافة الافتراضات بما فيها افتراض التفاهم والتقارب، غير ان مشهد التعايش الصراعي القائم على الردع المتبادل والتفاوض المستمر هو المشهد المرجح و الأكثر انسجاماً مع المعطيات الحالية.

رابعاً: ستحكم العلاقة بين الجمهورية الإسلامية في إيران من جهة والولايات المتحدة و(إسرائيل) من جهة اخرى طبيعة التوازنات في منطقة "الشرق الاوسط" في الفترة القادمة، حيث من المرجح ان تتحكم طبيعة هذه العلاقات

بالتحالفات والشراكات والاصطفافات والتسويات الاقليمية القادمة وستؤثر بشكل حتمي على موازين القوة في المنطقة.

خامساً: على الرغم من تأرجح العلاقات الثنائية بين الجمهورية الإسلامية في إيران والولايات المتحدة في التاريخ المعاصر بين علاقات تكون فيها الجمهورية الإسلامية في إيران دولة وظيفية تخدم المصالح الامريكية في المنطقة في فترة حكم عائلة الشاه وبين دولة مناهضة للولايات المتحدة في فترة حكم النظام الاسلامي بعد عام ١٩٧٩ وما ترتيب عليها من عقوبات امريكية وحصار للمصالح الايرانية وانتهت بعدوان عسكري امريكي - (إسرائيلي) شامل على الجمهورية الإسلامية في إيران، غير انه ثمة تحول مهم في هذه العلاقات بعد حرب الـ ١٢ يوم وحرب ٣٩ يوم، فقد تحولت المعايير التي تحكم هذه العلاقات من معايير وعناصر يغلب عليها الهيمنة الامريكية والتحكم باغلب عناصر الضغط على الجمهورية الإسلامية في إيران الى معايير قائمة على اساس تعاظم قدرة الجمهورية الإسلامية في إيران على المبادرة والضغط واثارة القلق لدى الطرف الامريكي – (الإسرائيلي) وفرض منطق ردع ورعب جديد جعل من الجمهورية الإسلامية في إيران فاعل اساس في تقرير مصير منطقة "الشرق الاوسط".